سياسة

تركت «حماس» والاحتلال الإسرائيلي الباب مفتوحاً أمام إمكانية التوصل إلى اتفاق إطار لتبادل الأسرى بينهما ووقف العدوان على قطاع غزة، وذلك بدعم من وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، الذي اعتبر أن رد الحركة «يفسح المجال للتوصل إلى اتفاق»

اتفاق غزة باب التفاوض مفتوح

بلينكن يريد إيجاد حلول... و«حماس» مستعدة لمزيد من المناقشات

حيفا ـ **نايف زيداني**
غزة، القاهرة ـ **العربي الجديد**

على الرغم من مسارعة رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو، مساء أول من أمس، إلى رفض الرد الذي قدمته حركة حماس على مقترحات باريس لوقف إطلاق النار في قطاع غزة، إلا أن التقديرات في إسرائيل وخارجها تفيد بأن باب التفاوض مفتوح، لا سيما مع اعتبار وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، عقب تصريحات نتنياهو، أنه لا يزال هناك أمل في التوصل إلى اتفاق، وسط توقعات بأن تستغرق المفاوضات وقتاً، وهو ما أشار إليه مسؤول أميركي أول أمس الأربعاء، لشبكة «إن بي سي»، بقوله إن هناك قضايا صعبة يتعين حلها، معرباً عن أمله أن يحدث ذلك في الأسبوعين المقبلين. كما برز أمس الخميس ما نقلته وكالة «فرانس برس» عن مسؤول، وصفته بأنه مقرب من «حماس» ومقيم في قطاع غزة، توقعه أن تكون «المفاوضات معقدة وصعبة للغاية، لكن حماس منفتحة على النقاشات وحريصة على التوصل إلى وقف العدوان ووقف دائم لإطلاق النار وإعادة إعمار قطاع غزة».

في موازاة ذلك، كانت الأنظار تتجه أمس إلى القاهرة، التي وصل إليها وفد من حركة حماس للانخراط في محادثات تشارك فيها مصر وقطر، للعمل على تجسير الهوة بين رد حركة «حماس» والاحتلال الإسرائيلي، فيما كشفت مصادر مصرية، مطلعة على تفاصيل التحركات الخاصة بملف العدوان على قطاع غزة، أن «وفداً أمنياً مصرياً (رفيع المستوى) زار إسرائيل، الأربعاء الماضي، لعدة ساعات، حيث جرى التباحث بشأن الترتيبات الخاصة بجولة جديدة من المفاوضات التي ستنطلق في القاهرة بمشاركة وفود من حركة حماس ومسؤولين قطريين، بالإضافة إلى وفد أمني إسرائيلي رفيع المستوى، سيكون في القاهرة لعدة أيام، للتباحث عن قرب بشأن ما سيتم التوصل إليه خلال المفاوضات (غير المباشرة) مع حركة حماس». وقال مصدر مصري، لـ«العربي الجديد»، إن «الوفد الذي زار تل أبيب التقى بمستشارين لرئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، معنيين بملف الأسرى، إضافة إلى مسؤولين آخرين على صلة بملف الوضع الأمني في الشريط الحدودي بين سيناء وقطاع غزة»، موضحاً أنه «جرى التباحث بشأن نوايا الحكومة الإسرائيلية توسيع العمليات العسكرية في غزة لتشمل رفح، وأنه تم الاتفاق على إرجاء النقاش بشأن تلك الخطوة لعدم عرقلة المفاوضات التي تستقبلها القاهرة، عقب تسليم حركة حماس ردها، وفصائل المقاومة، على تفاهمات باريس بشأن وقف إطلاق النار وصفقة تبادل الأسرى». وبدأ وفد من «حماس»، برئاسة نائب رئيس الحركة في قطاع غزة خليل الحية، زيارة إلى القاهرة، أمس الخميس، لاستكمال المحادثات المتعلقة بوقف إطلاق النار.

وقال المصدر المصري، لـ«العربي الجديد»، إنه رغم تصريحات نتنياهو بشأن رد «حماس»، إلا أن هناك دفعاً قوياً من جانب الإدارة الأميركية، ودعماً وتدخلاً من أطراف إقليمية أخرى، لحث الجانبين على السير قدماً نحو وقف إطلاق النار، مشيراً إلى أن لدى الجانب الإسرائيلي اعتراضات بشأن أعداد الأسرى من ذوي المحكوميات العالية، الذين ترغب «حماس» والمقاومة في إطلاق سراحهم. وأوضح أن «الحركة اقترحت إطلاق سراح 500 من القيادات التي تصفها إسرائيل بالملطخة أيديها بالدماء، وهو ما يلقى اعتراضات داخل الأجهزة الأمنية الإسرائيلية وحكومة الاحتلال»، مشيراً إلى أنه «يمكن الوصول إلى نقطة اتفاق وسط بتخفيض العدد»، مرجحاً أن «عدد من يمكن إطلاق سراحهم تحت هذا البند، قد يتراوح بين 250 و300 أسير فلسطيني». وأوضح أن «في ما يتعلق بانتشار القوات الإسرائيلية داخل قطاع غزة، والمناطق السكنية التي وصلت إليها، ومطلب حماس بشأن انسحاب القوات إلى محيط السياج الحدودي، فإن الجانب الإسرائيلي يتمسك بوجود نقاط تمركز على حدود المحافظات وفي العمق بعيداً عن الكثافات السكنية»، مشيراً، في الوقت ذاته، إلى أنه «لا يوجد قرار إسرائيلي بالسماح بعودة السكان إلى الشمال (قطاع غزة)، وأن تلك البنود هي التي ستدور حولها مباحثات القاهرة». وكشف المصدر أنه «بالتوازي مع ذلك، تقود القاهرة مساراً آخر للمفاوضات بين حركة حماس والسلطة الفلسطينية»، مشيراً إلى أنه «سيحضر مسؤول رفيع من السلطة الفلسطينية، خلال اليومين المقبلين، لعقد لقاء مع قيادات حركة حماس الموجودة في القاهرة، بحضور المسؤولين المصريين والقطريين، من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن شكل إدارة قطاع غزة في اليوم التالي للحرب».

وكان نتنياهو قال، في مؤتمر صحافي مساء أول من أمس، إن إسرائيل «لم تلتزم بشيء بخصوص الصفقة المطروحة أو بأي شيء آخر ممّا تروج له حماس»، مؤكداً أن «المفاوضات لا تزال مستمرة». وأضاف: «الاستسلام لمطالب حماس لن يؤدي إلى تحرير الرهائن»، مؤكداً أنه «لا خيار إلا الضغط العسكري». وفي تعليقه على المفاوضات، أعرب نتنياهو عن موقفه الذي يقرّ بضرورة المفاوضات عبر وسطاء، لكنه أشار في الوقت نفسه إلى أن هذه المفاوضات «يجب ألّا تكون في ضوء رد حماس». وقال مراسل الشؤون السياسية في صحيفة «هآرتس» يونتان ليس، أمس الخميس، إن نتنياهو لم يغلق الباب أمام صفقة على الرغم من تصريحاته بشأن مقترح الصفقة الذي ورد في رد حركة حماس، وتوضيحه لبلينكن والجمهور عامة أن الاقتراح المقدّم لا يتيح أي تقدم في المفاوضات. وأوضح أن نتنياهو لم يعلن عن وقف المحادثات، أو أن إسرائيل تتخلى عن المقترح، كما لم يقل بشكل واضح أنه سيعارض إطلاق سراح أسرى فلسطينيين قاموا بعمليات أدت إلى مقتل إسرائيليين، واكتفى بالقول إن إسرائيل لم تلتزم بذلك. واعتبرت مصادر سياسية تحدثت للصحيفة أن تصريحات نتنياهو ضد الصفقة قد تساهم بتحضير الأرضية لمفاوضات في الأيام والأسابيع القريبة. واعتبر مسؤول إسرائيلي، لم تسمه الصحيفة، أن «حماس» صاغت ورقة لا يمكن لإسرائيل قبولها، ولكنها قد تحمل مؤشرات إلى أن «الحركة مستعدة لإدارة مفاوضات وربما أيضاً مفاوضات جدية لاحقاً».

وبحسب مصدر آخر، لم تسمه الصحيفة، فإن سلسلة التصريحات التي أطلقها نتنياهو ضد مقترح «حماس» وعدد الأسرى الذين تطالب بإطلاق سراحهم، خاصة تصريحاته بشأن عمليات الجيش الإسرائيلي المرتقبة في رفح ومخيمات أخرى للاجئين، «من شأنها أن تزيد الضغط على الحركة على أمل تليين موقفها»، لكنه أشار إلى أن «هذه مغامرة خطيرة»، وأن المماطلة في التوصل إلى صفقة مع الحركة قريباً «سيعرّض الرهائن لمخاطر جدية، كلما قام الجيش الإسرائيلي بتطويق أماكن اختباء قادة الحركة. وقد يؤدي هذا إلى مقتل الرهائن أو إصابتهم أو تعميق معاناتهم، حتى تصل الأطراف إلى تفاهمات».

وكرر بلينكن، على منصة «إكس»، في ختام زيارته إلى المنطقة أمس الخميس، «التزام» بلاده بقيام دولة فلسطينية. وقال: «فُقدت الكثير من الأرواح، ولا يزال الرهائن (الإسرائيليون) محتجزون بعيداً عن أحبّائهم، ولا يزال المدنيون (في غزة) يعانون نتيجة هذا الصراع». وشدد على أنه «علينا أن نواصل العمل على إيجاد الحلول مع وضع هذه التحديات في الاعتبار». وأعلن بلينكن، الذي بحث مع وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان، في اتصال هاتفي أمس، الجهود المبذولة للتعامل مع تداعيات الأوضاع في غزة، أمنياً وإنسانياً، أن «الولايات المتحدة ملتزمة بتحقيق السلام والأمن الدائمين في المنطقة»، معتبراً أن ذلك يكون من خلال «إسرائيل مندمجة (في إشارة إلى التطبيع مع الدول العربية) في المنطقة ودولة فلسطينية مستقلة تعيش جنباً إلى جنب في سلام مع إسرائيل مع ترتيبات أمنية لكلا الشعبين». وكانت صحيفة «نيويورك تايمز» نقلت عن مصادر قولها إن «واشنطن قد تعترف قريباً بدولة فلسطينية وإن كانت ذات حدود أخرى ستُحدّد لاحقاً»، مشيرة إلى أنه «يمكن أن يُعترف بدولة فلسطينية من خلال قرار للأمم المتحدة لن تقوم واشنطن بعرقلته». وكان بلينكن قال، في تصريح للصحافيين بعد مدة وجيزة من مؤتمر نتنياهو، إنه لا يزال هناك «مكان لاتفاق» بين إسرائيل وحركة «حماس»، داعياً إلى حماية المدنيين، بينما تهدد قيادات إسرائيلية بالقيام بعمل عسكري في رفح من دون أن يبدي أي موقف معارض للعملية. وقال بلينكن: «رغم أن هناك بعض الأمور غير القابلة للتحقيق بشكل واضح في ردّ حماس، إلا أنّنا نعتقد أنّ هذا يفسح مكاناً للتوصل إلى اتفاق، ونحن نعمل على ذلك من دون كلل حتى التوصل إليه». وحول رفض نتنياهو رد الحركة، قال بلينكن إنّه «لن يتحدّث نيابة عن إسرائيل»، لكنّ ردّ «حماس» وفّر على الأقل فرصة «لمواصلة المفاوضات» بشأن الرهائن، مشيراً إلى أنّه ملتزم بالسعي لإطلاق سراحهم جميعاً. في المقابل، لم يصل بلينكن، الذي التقى أمس الخميس زعيم المعارضة يئير لبيد والوزيرين في مجلس الحرب بني غانتس وغادي آيزنكوت وأهالي محتجزين إسرائيليين بغزة، إلى حدّ دعوة إسرائيل لعدم شن هجوم على رفح. وقال إن «المسؤولية تقع على عاتق إسرائيل لبذل كلّ ما في وسعها لضمان حماية المدنيين»، مضيفاً أن أي «عملية عسكرية تقوم بها إسرائيل يجب أن تضع المدنيين في الاعتبار أولاً وقبل كلّ شيء»، موضحاً أنّه أبلغ نتنياهو ومسؤولين آخرين أنّ عدد القتلى كل يوم في غزة «لا يزال مرتفعاً جداً».

في المقابل، قال منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام بالشرق الأوسط تور وينسلاند، في مؤتمر صحافي في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، إن الهجوم الإسرائيلي المحتمل على رفح سيشكل «كارثة حقيقية»، فيما أعلن منسق المساعدات الإنسانية بالأمم المتحدة مارتن غريفيث، في بيان، أن الفارين إلى مدينة رفح يفتقرون إلى الاحتياجات الأساسية التي تبقيهم على قيد الحياة.

وعلى الأرض في جنوب غزة، قال سكان إن إسرائيل كثفت هجومها على رفح على الحدود مع مصر، موضحين أن ضربتين أصابتا منزلين في منطقة تل السلطان بالمدينة، ما أدى إلى استشهاد 14 فلسطينياً منذ ليل أول من أمس. كما استهدف القصف الإسرائيلي خانيونس جنوبي القطاع ودير البلح في الوسط. وأعلنت وزارة الصحة في غزة، في بيان أمس الخميس، ارتفاع حصيلة الشهداء إلى 27840، غالبيتهم من النساء والأطفال، فيما أصيب 67314. وأشارت إلى أن الاحتلال الإسرائيلي ارتكب 15 مجزرة ضد العائلات في قطاع غزة، راح ضحيتها 130 شهيداً و170 إصابة، خلال الـ24 ساعة الماضية. وتخوض المقاومة الفلسطينية اشتباكات ضارية مع جيش الاحتلال في جنوب وغرب مدينة غزة، شمالي القطاع، وفي محيط مستشفى ناصر الطبي بمدينة خانيونس جنوباً. وأعلن جيش الاحتلال وفاة ضابط متأثراً بجراح أصيب بها في معارك غزة.

فلسطينيون يتفقدون الدمار الناتج عن العدوان الإسرائيلي في رفح أمس (سعيد خطيب/فرانس برس)

مسؤول مقرب من «حماس»: الحركة حريصة على وقف العدوان

لم يصل بلينكن إلى حد دعوة إسرائيل لعدم شن هجوم على رفح

للحديث تتمة...

«فيلم أميركي طويل» في فلسطين

ناصر السهلي

أصبح الاتجاه الصهيوني الديني أكثر وقاحة في طرح فاشيته للتخلص من أصحاب الأرض الأصليين في فلسطين، وهم ليسوا أقل من 7 ملايين على أرضهم التاريخية. وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير وزميله في الفاشية بتسلئيل سموتريتش ليسا وحدهما من يصرح عن نية إبادة الفلسطينيين. بن غفير، الآتي من الحركة الإرهابية «كاخ» (أسسها المتطرف المقتول مائير كهانا، صاحب سياسات الموت للعرب)، زاد تأثيره بين إرهابيي الاستيطان، الذين يتلقون منه بنادق أميركية.

في القدس المحتلة ذهب الاثنان إلى عقد مؤتمر لأجل التخلص من مليوني فلسطيني، وإقامة مستعمرات في غزة، تحت سمع وبصر سفارة واشنطن. والأخيرة ما زالت تبث فيلمها الطويل المجوج للتغطية على انتفاخ غطرسة الترهيب الاستيطاني، بشتى الصنوف، وبحماية جيش وشرطة واستخبارات الاحتلال، إمعاناً في تطبيق الإبادة وتهجير ملايين الفلسطينيين، بمنهجية «سكان أقل وأرض أكثر».

في فيلم خداع الرأي العام، تصدر واشنطن «عقوبات» بحق بضعة مستوطنين، وتطلق قنابل دخانية عن «الدولة الفلسطينية»، بينما في المقابل، لو عُقد مؤتمر فلسطيني بعنوان: «تهجير اليهود»، بمن فيهم بن غفير نفسه إلى العراق وسموتريتش إلى أوكرانيا، لما تردد نفاق واشنطن، ومن معها، في اعتبار ذلك «تحريضاً على الإرهاب ومعاداة للسامية»، فضلاً عن سلسلة طويلة من الإجراءات. أما التحريض على قتل ملايين الفلسطينيين فيتحول إلى «رأي شخصي، لا يعبر عن السياسة الرسمية».

وبسبب الاشتباه ببضعة موظفين من «وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى» (أونروا)، قاد الأميركي حملة لتصفية الوكالة من أجل تصفية قضية ملايين اللاجئين الفلسطينيين. أما كل إرهاب المستوطنين وتصريحات وزراء التطرف الصهيوني فلم ترَ فيها واشنطن ما يستحق فرض عقوبات أو رفع يد عن حماية دولة الأبارتهايد. كل منهجيات «الديمقراطية الوحيدة»، تشريعاً وتنفيذاً وقضاءً، لا تحيد عما يعلنه صراحة بن غفير وأمثاله، فلا يبدو مقابلها أن العالم العربي يستحق أكثر من إبر تخدير أميركية. فواشنطن التي تعاقب الفلسطينيين جماعياً هي ذاتها التي تحاول إيجاد مخارج لبقاء 700 ألف مستوطن مستولين على الأراضي المحتلة، ممن يرون في مذبحة الخليل 1994 على يد باروخ غولدشتاين (المستورد من أميركا عام 1983) وحركة «كاخ» الإرهابية سبيلاً للتخلص من الفلسطينيين.

سموتريتش يلغي الإعفاءات الضريبية لـ«أونروا»

أعلن وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش إلغاء الإعفاءات الضريبية لوكالة «أونروا»، في خطوة جديدة من مسلسل التضييق على الوكالة

حيفا ـ **العربي الجديد**

بعد شيطنة الاحتلال الإسرائيلي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى «أونروا» بذريعة تورط 12 من موظفي الوكالة الإقليميين البالغ عددهم 30 ألفاً، بالتورط في عملية «طوفان الأقصى»، ما دفع دولاً عدة لتعليق تمويلها، أوعز وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش، أمس الخميس، بإلغاء التخفيضات الضريبية التي تحصل عليها الوكالة. وقال عبر منصة «إكس» (تويتر سابقاً) إن إسرائيل «لن تمنح أية مزايا ضريبية لمساعدي الإرهابيين». وأصدر سموتريتش، أمس، أوامر بإلغاء التخفيضات الضريبية للوكالة بصفتها تابعة للأمم المتحدة. وأرسل هذه الأوامر إلى مكاتب الاستشارة القانونية لكل من وزارة القضاء ووزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي الإسرائيلي، ومن المتوقع توقيعها نهائياً بعد الحصول على إجابات هذه الجهات في الأيام القريبة. وذكرت إذاعة «كان ريشت بيت»، التي أوردت الخبر أمس، أن هذه الخطوة تأتي عقب الخلافات بين الوكالة وإسرائيل، حول اتهامات الأخيرة.

وتحصل «أونروا» في الوقت الراهن على بعض المزايا، من بينها إعفاء من الرسوم الجمركية وضريبة الشراء على استيراد السلع المختلفة، كما يحق لها الإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على الواردات، وضريبة القيمة المضافة بنسبة صفر على بعض استخدامات الوقود، بالإضافة إلى إعفاء من ضريبة الـ«بلو»، وهي ضريبة إضافية حديثة نسبياً، فُرضت على المستهلكين، في إطار الضرائب السابقة المفروضة على الوقود.

وكان رئيس حكومة الاحتلال بنيامين نتنياهو، قد قال أول من أمس، خلال لقائه وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن، إنه يجب البدء مباشرة بعملية استبدال «أونروا»، مضيفاً أنه أوعز إلى مختلف الجهات ذات الصلة أن تبدأ بحث البدائل. ورد بلينكن أنه «في الوقت الراهن لا يوجد خيار آخر إلا استمرار الأدوار الإنسانية المهمة للوكالة في غزة». وتتواصل الحملة الإسرائيلية على الوكالة في وقت تتوالى فيه تقارير وسائل إعلام أجنبية، من بينها شبكة «سي بي سي نيوز» الكندية، والتي تشير إلى أن إسرائيل لم تقدم أدلة بشأن اتهامها لـ12 من موظفي الوكالة بالتورط في عملية «طوفان الأقصى»، والتي نفّذتها حركة «حماس» في 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وأفادت مصادر حكومية في كندا شبكة «سي بي سي نيوز» الكندية، أول من أمس، بأن إسرائيل «لم تشارك بعد مع الحكومة الكندية أي أدلة» حول تورط موظفين من «أونروا» في عملية السابع من أكتوبر، مضيفة أن قرار كندا بوقف التمويل «كان رد فعل على قرار أونروا بفصل الموظفين، مما خلق انطباعاً بأن الوكالة ترى أن ادعاء إسرائيل ذو مصداقية».

مع العلم أن المتحدثة باسم «أونروا»، جولييت توما، قالت لـ«القناة الرابعة» (Channel 4) البريطانية، الاثنين الماضي، إن الوكالة تصرفت لطرد الموظفين على الفور بسبب خطورة وتوقيت الادعاءات، وليس لأن لديها أدلة موثوقة ضدهم.

وفي تقرير للقناة البريطانية الاثنين الماضي، والتي اطلعت على نسخة من الملف الذي قدّمته تل أبيب إلى لندن، رأت القناة أن الملف المكوّن «من 6 صفحات فقط» لم يتضمن «أي دليل» على مزاعم إسرائيل حول الوكالة الأممية. وأعقب هذا التقرير ما أشارت إليه قناة «سكاي نيوز» البريطانية، والتي راجعت النسخة المذكورة، من توصلها إلى أن المخابرات الإسرائيلية قدّمت العديد من الادعاءات «التي لم تر القناة دليلاً عليها»، إضافة إلى «العديد من الادعاءات، والتي وإن كانت صحيحة، لا تورط أونروا بشكل مباشر». كما تمكنت قناة «فرانس 24» الفرنسية، الاثنين الماضي، من الوصول إلى التقرير الإسرائيلي، مقارنة إياه بـ«الملف المراوغ» للادعاءات الاستخباراتية حول أسلحة الدمار الشامل العراقية، والتي دفعت حكومة بريطانيا للانضمام إلى الغزو الأميركي للعراق في عام 2003 قبل أن يتبين عدم صحة المزاعم.

مع العلم أن إسرائيل رفضت تقديم المعلومات الاستخباراتية التي تقول إنها تدعم مزاعمها، سواء إلى «أونروا» أو إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية، المكلف بالتحقيق «أو آي أو أس» (OIOS).

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية ليئور حيات، «لفرانس 24» إنه لا يعتقد بوجود حاجة «إلى تقديم معلومات استخباراتية. هذا من شأنه أن يكشف عن مصادر العملية»، والتي اتُّهم بموجبها موظفو «أونروا». ويتناقض ذلك مع ما قاله وزير الخارجية الإسرائيلي يسرائيل كاتس، على «إكس» الاثنين الماضي، إذ تعهّد بأن إسرائيل «ستقدم جميع الأدلة التي تسلط الضوء على علاقات أونروا بالإرهاب وآثاره الضارة على الاستقرار الإقليمي».

في هذه الأثناء، أعلنت النرويج تقديمها 26 مليون دولار (275 مليون كرونة تعادل 24 مليون يورو) مساعدات لـ«أونروا»، لتمكينها خصوصاً من مواجهة «الوضع الكارثي» في قطاع غزة والشرق الأوسط.

وقال وزير الخارجية النرويجي إسبن بارث إيدي، على منصة «إكس» مساء أول من أمس الأربعاء، إن «أونروا هي العمود الفقري للجهود الإنسانية في غزة»، وإن خدماتها تشكل أهمية كبيرة لملايين الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها. وأضاف أن الوكالة «هي أكثر من مجرّد منظمة إنسانية. إنها تمثّل التزاماً من جانب المجتمع الدولي لتلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين الفلسطينيين إلى أن يتم التوصل إلى حل سياسي للنزاع». وتابع: «من غير الوارد على الإطلاق أن تتخلى النرويج عن هذا الالتزام في الوقت الذي أصبح فيه قطاع غزة في حالة خراب». وتطرّق إيدي إلى الاتهامات الإسرائيلية، مشيراً إلى أن «هذه الادعاءات صادمة ونحن نطالب بشفافية كاملة»، لكنه استدرك قائلاً إنه «مع ذلك، لا ينبغي لنا أن نعاقب ملايين الأشخاص بشكل جماعي بسبب أفعال مزعومة ارتكبها 12 موظفاً». ودعا سائر المانحين إلى «النظر في عواقب» قرارهم تعليق تمويلهم للوكالة.

ويأتي موقف النرويج بعدما أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، الاثنين الماضي، إنشاء لجنة مستقلة مكلفة تقييم «حيادية» الوكالة، فيما حذّرت «أونروا»، بداية الشهر الحالي، من أن أنشطتها مهددة بالتوقف «بحلول نهاية فبراير/ شباط الحالي، إذا لم يتراجع ممولوها عن قرارهم». مع العلم أنها فسخت عقود 12 من موظفيها. وتبلغ نفقات «أونروا»، التي تأسست عام 1949، في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) قرابة 600 مليون دولار سنوياً، تمثل قرابة 45 بالمائة من مجمل ميزانية الوكالة في مختلف مناطق عملياتها (الأردن، لبنان، سورية، فلسطين). وأعلنت نحو 15 دولة، بينها جهات مانحة رئيسية مثل الولايات المتحدة وألمانيا والمملكة المتحدة والسويد وكندا، تعليق تمويل الوكالة، فيما أثار القرار انتقادات حادة من الفلسطينيين ومنظمات غير حكومية.

إسبن بارث إيدي: أونروا هي العمود الفقري للجهود الإنسانية

الحرب تهدد بقلب موازين الانتخابات الأميركية ضد بايدن

تهدد الحرب التي يشنّها الاحتلال الإسرائيلي ضد قطاع غزة، بقلب موازين الانتخابات الرئاسية الأميركية ضد الرئيس جو بايدن، خصوصاً مع تراجع شعبيته في صفوف الطلاب الداعمين للحقوق الفلسطينية

واشنطن ـ **فكتور شلهوب**

وقائع الحرب الإسرائيلية على غزة وفظائعها غيّرت الصورة وبلورت تحركات ومواقف واعتراضات بشكل غير معهود في الساحة الأميركية. والأهم فيها أنها تنطوي على توجه لمحاسبة الرئيس الأميركي جو بايدن في الانتخابات الرئاسية المقررة في 5 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل، بسبب توفيره الغطاء والسلاح من دون حدود لهذه الحرب وانتهاكاتها، والتي وافقت محكمة العدل الدولية على النظر في دعوى جنوب أفريقيا بخصوصها، لناحية ما إذا كانت تتوفر فيها عناصر جريمة الإبادة. ولا يقل أهمية أن القطاعات والفئات التي تمثل هذا التوجه لمحاسبة بايدن انتخابياً، منتمية إلى أو محسوبة على الحزب الديمقراطي وتمثل شرائح وازنة وناشطة في قاعدته الانتخابية.

وإذا كانت مشاهد المجزرة وحجمها والنزوح والتجويع قد أدت إلى انقلاب في التعاطف لصالح الشعب الفلسطيني، فإن تهاون الإدارة الأميركية مع العدوان أثار نقمة هذه الأوساط، إذ بدأت الأرقام تبيّن مدى جديتها في المحاسبة، وبالتالي مدى تأثيرها المحتمل في الميزان الانتخابي.

في استطلاع نُشر قبل أيام لشبكة «إن بي سي» جاء الإنذار المبكر لبايدن، الذي هبط تأييده إلى 42 في المائة مقابل 47 في المائة لخصمه دونالد ترامب. خسر بايدن حوالي 3 نقاط في الشهرين الأخيرين، بالتحديد في صفوف الطلاب الجامعيين والناخبين الشباب في المدن وضواحيها، كما في صفوف السود عموماً الذين اعترضوا على احتضانه المفتوح حتى اللحظة لاجتياح قطاع غزة. وهذه واحدة من المرات النادرة التي تلاقت فيها هذه القوى وبقوة لنصرة الشعب الفلسطيني ولإدانة البيت الأبيض لتهاونه مع جرائم إسرائيل واستباحاتها الفاضحة خلال الأشهر الأربعة الأخيرة.

الجسم الطلابي الذي كان أول المنتفضين ضد الحرب، أعطى بايدن في رئاسيات 2020 نسبة 60 في المائة من أصواته، علماً أن 41 في المائة من عموم الناخبين في الانتخابات الأخيرة كانوا من حملة الشهادات الجامعية. كذلك هو الحال لدى الجيل الصاعد الذي يشكل 44 في المائة من سكان المدن والضواحي، والذي ينتمي أو يميل 48 في المائة منه إلى الحزب الديمقراطي، الذي يشكل عادة الجزء الأهم من الرافعة الانتخابية للحزب. لكن لا يبدو أنه كذلك هذه المرة، فحسب جامعة هارفارد، نصف الطلاب لا ينوون التصويت في الانتخابات المقبلة. والحال أشد وطأة على بايدن في أوساط الجاليات العربية والفلسطينية التي قاطعت معظم اللقاءات مع حملة الرئيس وأعلنت الامتناع عن التصويت لبايدن.

وانضمت أخيراً مجموعات وهيئات من الأميركيين السود إلى التكتل الصاعد ضد إسرائيل وبايدن، الذي أثار حساسيات وتوجساً في صفوف اليهود الأميركيين، الذين أعربوا عن «عدم ارتياحهم للنفور المتنامي في صفوف هؤلاء من إسرائيل وممارساتها في غزة». ولم يعد ذلك خافياً بعد أن سارع البعض إلى التحذير من انعكاسات هذا التنافر على «علاقات التعاون التاريخي بين اليهود والسود».

البيت الأبيض شعر بجدية المناخ السياسي الجديد ومخاطره المحتملة في الانتخابات، بما دفع أركان حملته إلى تنشيط التحركات لاحتواء الرفض الذي يهدد بالامتناع عن التصويت. لكن فريق بايدن يعوّل في مخاطبة هذه الفئات على تخويفها من فوز ترامب لو قاطعت التصويت. فليس لديه ما يقدمه حتى الآن إلا الوعود وزيارات عدد من أعضاء إدارته إلى المنطقة، التي لا يبدو أنها انتهت إلى شيء خارج المعزوفة المعروفة عن «حماية المدنيين»، وضرورة تسهيل مرور المعونات الإنسانية «التي ما زالت غير كافية» وبقية السردية التي عاد وزير الخارجية أنتوني بلينكن وكررها أول من أمس الأربعاء في مؤتمره الصحافي في إسرائيل بعد اجتماعاته مع المسؤولين.

وكان واضحاً من ردود بلينكن الضبابية على الأسئلة أنه لم يسمع مِن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ما كان يريد أن يسمعه بخصوص جواب حركة حماس بشأن صفقة الرهائن. ففيما كان رئيس الليكود حازماً ومتهكماً في رده على الجواب، اكتفى بلينكن بالعموميات وأهمية العمل في الفترة المقبلة لجهة «مواصلة الدبلوماسية والتحاور وتكثيف التركيز على الأمور الضرورية...»، بما يعني أنه ليس في وارد مغالطة نتنياهو علناً من دون حتى إيحاء بمغالطته، في حين ذكر أن نتنياهو فاتح الوزير، بشيء من العتب، على خطوة الإدارة بفرض عقوبات على أربعة مستوطنين، مع أنه إجراء شكلي لرفع العتب لا أكثر.

السائد في واشنطن وحتى في صفوف الجهات المقربة تاريخياً من إسرائيل والحريصة على موقعها الأميركي الممتاز، أن بايدن عزف من البداية وحتى الآن، عن التصدي كفاية لإسرائيل وانفلاتها في غزة، وحتى على صعيد المعونات الإنسانية. إذا كانت الإدارة الأميركية غير قادرة على انتزاع هدنة من نتنياهو، فكيف لها أن تنتزع منه دولة؟ وأي دولة؟

فريق بايدن يشعر بالمخاطر المحتملة في الانتخابات

الحدث

اقتحامات متكررة لقوات الاحتلال في مدينة طولكرم ومخيم نور شمس

5 شهداء في الضفة خلال ساعات

استشهد 5 فلسطينيين برصاص الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة بين مساء الأربعاء وأمس الخميس، بينهم 3 في مخيم نور شمس بطولكرم. وواصل الاحتلال والمستوطنون اعتداءاتهم في الضفة، والتي أسفرت عن عشرات الاعتقالات وعدد من الجرحى

رام الله ـ **جهاد بركات**
محمود السعدي

تصاعد العدوان الإسرائيلي المتواصل على الضفة الغربية، إذ قتلت قوات الاحتلال، أمس الخميس، الشاب منصور جلال محمود جابر على حاجز عسكرية في قرية دير شرف، غرب نابلس، وذلك غداة استشهاد 3 شبان برصاص الاحتلال، الذي شنّ عملية عسكرية واسعة، أول من أمس الأربعاء، في مدينة طولكرم ومخيم نور شمس شرقها، كما استشهد مواطن، صباح أمس، في محافظة رام الله متأثراً بإصابته خلال اقتحام بلدة كفر عين الشهر الماضي. وارتفع عدد الشهداء في الضفة، منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي وحتى مساء أمس، وفق وزارة الصحة الفلسطينية، إلى 388 شهيداً برصاص الاحتلال والمستوطنين. واعلنت الوزارة، عصر أمس، استشهاد الشاب منصور جلال محمود جابر (28 عاماً) برصاص الاحتلال على حاجز مدخل دير شرف، فيما احتجز الاحتلال جثمانه. وكان الشهيد، وهو من قرية جلقموس جنوب شرق جنين، قد ترك قبل أشهر عمله في الأجهزة الأمنية الفلسطينية. وأكدت مصادر محلية أن قوات الاحتلال تركت جابر ينزف وهو ملقى على الأرض بعد إصابته. في المقابل، زعم المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي أفيخاي ادرعي، على منصة «إكس» (تويتر سابقاً)، أن فلسطينياً «أطلق النار نحو قوة عسكرية كانت تعمل في نقطة عسكرية في مدخل قرية دير شرف»، مضيفاً أن «القوة الإسرائيلية اشتبكت معه وتمكنت من تحييده» من دون وقوع إصابات في صفوف القوة. وفي الأثناء، ذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا» أن الاحتلال استدعى والد الشهيد لمقابلة مخابراتها في معسكر سالم، الذي يقع في الخط الأخضر في الأراضي المحتلة عام 1948، شمال غرب محافظة جنين. كما اندلعت مواجهات بين قوات الاحتلال والمواطنين في دير شرف. وقال الهلال الأحمر الفلسطيني في بيان، أمس، إن طواقمه تعاملت خلال المواجهات مع إصابة لشاب يبلغ من العمر 35 عاماً بجروح برصاص الاحتلال. وبالتزامن، هاجم عشرات المستوطنين، أمس، مركبات الفلسطينيين المارة قرب مدخل بلدة بزاريا شمال غرب نابلس. وأكدت مصادر محلية أن المستوطنين احتشدوا على مدخل بلدة بزاريا عقب الاشتباك المسلح الذي وقع على الحاجز العسكري المقام على أراضي قرية دير شرف، وبدأوا بمهاجمة مركبات الفلسطينيين المارة بالحجارة. في موازاة ذلك، شيّع فلسطينيون، ظهر أمس، جثمانَي إسلام إبراهيم العلي وزياد علي الدعمة في مسقط رأسيهما في مخيم نور شمس شرق طولكرم. وكانت قوات الاحتلال قد اقتحمت، عصر أول من أمس، المخيم لعدة ساعات وسط اندلاع مواجهات واشتباكات مسلحة بينها وبين مقاومين، فيما قصفت أحد المنازل بعد محاصرته، ما أدى لاستشهاد ثلاثة شبان هم: إسلام العلي، وزياد الدعمة، ومعتصم علي العلي الذي لا تزال قوات الاحتلال تحتجز جثمانه، حتى مساء أمس. كذلك، شيّع أهالي بلدة كفر عين جثمان الشهيد محمد خليل البرغوثي (30 عاماً)، الذي أعلن استشهاده، فجر أمس، في المستشفى الاستشاري العربي في رام الله، متأثراً بإصابة برصاص الاحتلال الحي قبل 18 يوماً، خلال اقتحام قوات الاحتلال البلدة. وقال خال الشهيد نجيب الرفاعي، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن ابن شقيقته تعرض لعملية إعدام من قناص إسرائيلي خلال اقتحام القرية، والتي كانت بهدف تنفيذ حملة اعتقال، وأدت إلى وقوع مواجهات». لكن البرغوثي، كما قال خاله، كان في مكان بعيد عن جيش الاحتلال واستُهدف بهدف القتل من قناص. وتواصلت اعتداءات الاحتلال في الضفة أمس، حيث اقتحمت قوات إسرائيلية بلدة عزون، شرق قلقيلية، ودهمت عدداً من المنازل قبل أن تبدأ حملة اعتقالات طاولت نحو 5 فلسطينيين. وبحسب مصادر محلية، فإن قوات الاحتلال اعتدت على أحد الشبان خلال الاقتحام. كما دهم الاحتلال عدة منازل بعد اقتحام بلدة عرابة جنوب جنين ليل الأربعاء-الخميس، فيما كشف وجوده في شمال شرق جنين قرب قرية الجلمة بالتزامن مع اقتحام بلدة السموع، جنوب الخليل، وقرية مراح رباح في قضاء بيت لحم. وأفادت «وفا» باقتحام قوات الاحتلال، فجر أمس، قرى أوصرين، وقصرة، وكفر قليل جنوب نابلس، حيث دهمت منازل وخربت بعض محتوياتها، من دون أن يبلغ عن اعتقالات. من جهة أخرى، قال الهلال الأحمر إن طواقمه تعاملت مع 9 إصابات بالغاز السام المسيل للدموع في مخيم عايدة شمال مدينة بيت لحم، بعد إطلاق قنبلة غاز من قبل قوات الاحتلال على أحد المنازل. وفي سياق الإجراءات الانتقامية، فجّرت قوات الاحتلال، أمس، منزل الشهيد حسن قفيشة في مدينة الخليل، الذي استشهد برصاص الاحتلال عند حاجز النفق غرب بيت جالا بمحافظة بيت لحم، في 16 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، خلال تنفيذه عملية برفقة الشهيدين عبد القادر ونصر القواسمي. وأدت العملية في حينه إلى قتل جندي إسرائيلي وإصابة 7 آخرين. وكانت قوات الاحتلال، وفق «وفا»، قد داهمت منازل الشهداء الثلاثة في 30 ديسمبر/ كانون الأول الماضي، وأخطرت عائلاتهم بقرار هدم منازلهم. وفي 21 يناير/ كانون الثاني الماضي، هدمت منزلي الشهيدين القواسمي. في هذه الأثناء، اعتقلت قوات الاحتلال شابة أثناء مرورها على حاجز الحمرا العسكري بالأغوار الشمالية، فيما ذكر بيان هيئة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية ونادي الأسير الفلسطيني أن الاعتقالات في الضفة، بين مساء أول من أمس وصباح أمس، طاولت 20 مواطناً على الأقل. وبذلك، ترتفع حصيلة الاعتقالات بعد السابع من أكتوبر إلى أكثر من 6920، تشمل من أبقى الاحتلال على اعتقالهم ومن أفرج عنهم لاحقاً.

على صعيد آخر، قالت مصادر محلية إن مجموعة من المستوطنين حاولت، ليل الأربعاء- الخميس، إحراق منشأة تجارية لكنها فشلت، وحطمت مركبة عقب مهاجمتها بلدة حوارة جنوب نابلس، فيما هدمت قوات الاحتلال، صباح أمس، منزلاً قيد الإنشاء وسوراً زراعياً وحظيرة عقب اقتحام قرية بتما جنوب نابلس. كما شرع مستوطنون، أمس، بحماية قوات الاحتلال، بإقامة أعمدة كهرباء في الأراضي التي قُطعت الأشجار فيها لصالح توسعة مستوطنة جلعاد المقامة على أراضي شمال غرب نابلس. وفي السياق، اعتدى مستوطنون، وفق «وفا»، على رعاة أغنام ومزارعين بالضرب، أمس، في مسافر يطا جنوب الخليل، ما أسفر عن إصابة عدد منهم برضوض.

6920 حالة اعتقال في الضفة الغربية منذ السابع من أكتوبر

فجّر الاحتلال منزل الشهيد حسن قفيشة، أحد منفذي عملية النفق

أمام المنزل الذي فجره الاحتلال في نور شمس، أمس (فرانس برس)

أوضاع مترابطة

اطلع وزير الخارجية والمغتربين رياض المالكي، مفوضة الحكومة الالمانية لسياسة حقوق الانسان والمساعدات الانسانية لويز امتسبرغ، والوفد المرافق لها، امس الخميس، على الوضع الانساني في قطاع غزة، وانتهاكات الاحتلال والمستوطنين المتصاعدة في الضفة الغربية. من جانبها شدّدت امتسبرغ على اهمية التركيز على الاوضاع في الضفة، بالتزامن مع الاوضاع في قطاع غزة مترابطة مع بعضها البعض ومهمة في التوصل الى حل الدولتين».

رصد

الفرقاطة «هيسين» قبل مغادرتها ألمانيا، أمس (كارمن باسبرسن/رويترز)

غارات أميركية جديدة على مواقع للحوثيين

شنّ الجيشان الأميركي والبريطاني غارات جديدة على مواقع للحوثيين في اليمن، مساء أول من أمس الأربعاء، في استمرارية للقصف الذي بدأ في 11 يناير/كانون الثاني الماضي، من أجل «حماية الملاحة في البحر الأحمر»، وفقاً لواشنطن ولندن.

وأعلنت القيادة المركزية الأميركية، أمس الخميس، أنها شنّت ضربتين على الحوثيين «دفاعاً عن النفس». وأوضحت في بيان أنها استهدفت في الضربة الأولى صاروخي كروز للحوثيين مضادين للسفن، جاهزين للإطلاق على سفن بالبحر الأحمر، فيما استهدفت في الضربة الثانية صاروخ كروز للهجوم البري لدى الحوثيين كان معداً للإطلاق. وأعلن الحوثيون، أن الولايات المتحدة وبريطانيا نفذتا قصفاً على محافظة صعدة، شمالي اليمن. وتحدثت وكالة «سبأ» في نسختها الحوثية عن «عدوان (لم تذكر طبيعته) أميركي بريطاني يستهدف محافظة صعدة»، ونقلت الوكالة عن مصدر أمني بالجماعة لم تسمّه قوله، إن «العدوان استهدف منطقة القطينات بمديرية باقم (شمالي محافظة صعدة)». ولم يوضح المصدر أهداف ونتائج الاستهداف.

ومساء أول من أمس الأربعاء، أعلن الحوثيون أن غارتين أميركية . بريطانية، استهدفتا محافظة الحديدة الساحلية، غرب اليمن. ومساء الأربعاء، اعتبر نائب وزير الخارجية بحكومة الحوثيين غير المعترف بها دولياً، حسين العزي، أن «مواصلة الولايات المتحدة لسلوكها العدائي تجرها شيئاً فشيئاً نحو المجهول». وأضاف عبر منصة «إكس» (تويتر سابقاً) أن «صنعاء معنيّة فقط باحترام من يحترم سيادتها ومصالح شعبها... كل جهة لا تأخذ هذا المبدأ بعين الاعتبار هي مخطئة في حق اليمن ومخطئة أكثر بحق نفسها ومصالحها».

في برلين، أعلن قائد البحرية الألمانية نائب الأميرال يان كريستيان كاك، أن بلاده أرسلت فرقاطة قوية للدفاع الجوي، أمس الخميس، لتنضم إلى المهمة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأحمر المقرر أن تبدأ منتصف الشهر الحالي لحماية السفن التجارية. وأوضح كاك في تصريحات صحافية أن «الوضع الراهن في البحر الأحمر يتسبب بالفعل في اضطراب الإمدادات وأجبر بعض الشركات على وقف الإنتاج». وأوضح أنه «نتوقع مجموعة كاملة من الهجمات المباشرة وغير المباشرة، تشمل صواريخ بالستية واسعة المدى... وحتى طائرات مسيرة وقوارب يتم التحكم فيها عن بعد في وضع هجوم انتحاري».

وفرنسا واليونان وإيطاليا من بين الدول التي ستشارك في مهمة الاتحاد الأوروبي المسماة «أسبيدس»، ومعناها الحامية، والتي ستتضمن في البداية ثلاث سفن تحت قيادة الاتحاد الأوروبي. وسيتم تكليفها بحماية السفن التجارية والتصدي للهجمات من دون أن تشارك في تنفيذ ضربات على الحوثيين في البر.

وغادرت الفرقاطة الألمانية «هيسي» ميناء فيلهلمسهافن ببحر الشمال متجهة إلى البحر الأحمر، لكن مشاركتها في المهمة لا تزال تتوقف على تفويض من الاتحاد الأوروبي وموافقة البرلمان المتوقعة بنهاية الشهر الحالي. وهذه الفرقاطة مصممة للدفاع الجوي، وهي مجهزة برادارات يمكنها رصد أهداف على مسافة تصل إلى 400 كيلومتر ومزودة بصواريخ لإسقاط أهداف مثل صواريخ بالستية وطائرات مسيرة على مسافة تزيد عن 160 كيلومتراً.

(الأناضول، رويترز)

شرق غرب

أذربيجان: ولاية رئاسية خامسة لعلييف

نقلت وسائل إعلام رسمية في أذربيجان، أمس الخميس، عن لجنة الانتخابات إعلانها فوز رئيس البلاد إلهام علييف (الصورة)، بولاية رئاسية خامسة بعد حصوله على أكثر من 90% من الأصوات. ويرأس علييف أذربيجان منذ عام 2003 عندما تولى السلطة بعد والده حيدر. وعادة ما يحصل على أكثر من 85% من الأصوات في الانتخابات، التي وصفتها الجماعات الحقوقية بأنها غير حرة ولا نزيهة.

(رويترز)

مقتل 3 بتحطم طائرة عسكرية جزائرية

أعلنت السلطات الجزائرية، أمس الخميس، سقوط طائرة عسكرية ومقتل أفراد طاقمها الثلاثة قرب مطار المنيعة، جنوبي الجزائر. وأكدت وزارة الدفاع الجزائرية أن حوامة عسكرية قتالية من نوع «أم أي 171» سقطت عندما كانت تقوم بطلعة تدريبية ليلية مبرمجة في ضواحي مطار المنيعة بالناحية العسكرية الرابعة. وأمر قائد أركان الجيش الفريق السعيد شنقريحة بفتح تحقيق لمعرفة أسباب الحادث.

(العربي الجديد)

«تحرير الشام» تفرج عن قياديين فيها

أفرجت «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقاً)، عن عدة قادة عسكريين وأمنيين في اليومين الماضيين، من بينهم مرافقو القيادي ميسر علي موسى عبد الله الجبوري، المعروف باسم «أبو مارية القحطاني»، وذلك بعد ثبوت براءتهم من «ملف العملاء» للتحالف الدولي وروسيا والنظام السوري، في منطقة إدلب، شمال غربي سورية. وتمّ اعتقال المفرج عنهم في أغسطس/ آب الماضي، ومنهم أبو مارية، إثر اغتيال القيادي في «الهيئة» إبراهيم محمد العلي، في يوليو/ تموز الماضي، برصاص مجموعة منشقة عن «الهيئة».

(العربي الجديد)

رفض ترشّح المعارض الوحيد لبوتين للرئاسيات

رفضت اللجنة الانتخابية في روسيا، أمس الخميس، ترشّح بوريس ناديجدين (الصورة) المعارض الوحيد للرئيس فلاديمير بوتين ولهجومه على أوكرانيا، للانتخابات الرئاسية المقررة في مارس/آذار المقبل. ونجح ناديجدين في إحياء آمال الروس المعارضين لسياسات الكرملين، في غياب شخصيات معارضة أخرى أكثر شهرة موجودة في الخارج أو في السجن. وأشار إلى أنه يريد الطعن في قرار رفض ترشحه أمام المحكمة لكن فرص نجاحه معدومة.

(فرانس برس)

قتلى في يوم الانتخابات الباكستانية

شهد يوم الانتخابات في باكستان، أمس الخميس، تطورات أمنية بالتزامن مع عمليات الاقتراع. وأدى مليونا الباكستانيين بأصواتهم على وقع تعليق السلطات خدمات الهواتف المحمولة والإنترنت عبر البلاد «للمحافظة على القانون والنظام». ويُتوقع أن يفوز حزب «الرابطة الإسلامية الباكستانية، جناح نواز شريف» بمعظم المقاعد النيابية. وقُتل العديد من الأشخاص جراء هجمات وانفجارات وقعت في مراكز اقتراع في مناطق حدودية باكستانية.

(فرانس برس)

تقرير

إسرائيل توسع اغتيال كوادر «حزب الله» بعيداً عن الحدود

اغتال الاحتلال الإسرائيلي مسؤولاً عسكرياً في «حزب الله» بغارة من مسيّرة في منطقة في منطقة النبطية في عمق الجنوب اللبناني، بعيداً 15 كيلومتراً تقريباً عن الحدود مع فلسطين المحتلة

مناورات إسرائيلية على حدود لبنان، الأربعاء (جلاء مرعي/فرانس برس)

بيروت، حيفا ـ **العربي الجديد**

استمراراً لتصاعد وتيرة المواجهات بين «حزب الله» وإسرائيل على الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة، شهد أمس الخميس تطوراً أمنياً واسعاً، مع استهداف الطيران المسيّر الإسرائيلي، سيارة على مدخل مدينة النبطية. وتحدثت أنباء عن سقوط شهيد وعدد من الجرحى، بينما ذكرت إذاعة الجيش الإسرائيلي، أنه تم اغتيال قائد المنطقة التي قصف «حزب الله» منها قاعدة «كريات شمونة». وأمس الخميس، أغار الطيران الحربي الإسرائيلي على بلدة كفركلا، حيث هرعت سيارات الإسعاف إلى المكان، بحسب «الوكالة الوطنية للإعلام» اللبنانية، من دون الإفادة بوقوع إصابات. كما استهدفت غارات الاحتلال بلدة الخيام، لليوم الثاني على التوالي، فضلاً عن عيتا الشعب وطيرحرفا، حيث استُهدف أحد المنازل مما أدى إلى تدميره بالكامل، وأطراف بلدتي حلتا وكفرشوبا. وطاول القصف المدفعي الإسرائيلي، بلدات كفركلا وعيتا الشعب والعديسة وتلة حمامص وسهل مرجعيون والضهيرة وسهل الوزاني، وأطراف بلدات طيرحرفا والجبين وراشيا الفخار وحرش هورا بين كفركلا ودير ميماس. وأطلق الاحتلال نيران رشاشاته الثقيلة باتجاه كفركلا وحولا والوزاني.

ووسط اعتراض صواريخ في سماء القطاع الشرقي، أعلن «حزب الله» استهداف مقر قيادة اللواء الشرقي 769 التابع لفرقة الجليل 91 في ثكنة كريات شمونة، واستهداف ثكنة برانيت، وموقع الرادار في مزارع شبعا، معلناً عن تفعيل الإسرائيليين «القبة الحديدية» في أجواء مزارع شبعا.

كما أعلن الحزب عن استهداف مبنى لجنود الاحتلال في مستوطنة «المطلة». واستهدف الضهيرة والبستان، وترافق ذلك مع قصف مدفعي طاول أطراف بلدات عدة. واستهدف «حزب الله»، مساء الأربعاء، قاعدة خربة ماعر بصاروخ «فلق 1»، وموقع رويسات العلم في مزارع شبعا، وتجمعا لجنود الاحتلال في محيط موقع المرج. سياسياً، بحث رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبنانية، نجيب ميقاتي، أمس الخميس، مع وفد فرنسي، ضم مسؤولين من وزارتي الخارجية والدفاع، والسفير الفرنسي هيرفيه ماغرو، الأوضاع في الجنوب اللبناني. ونقلت «الوكالة الوطنية للإعلام» عن ماغرو قوله إن «الزيارة هي متابعة لزيارة وزير الخارجية الفرنسي ستيفان سيجورنيه، وطرحنا خلالها أفكارنا بشأن الوضع في جنوب لبنان». وكان سيجورنيه قد زار بيروت الثلاثاء الماضي، مشدّداً على ضرورة تهدئة الوضع في الجنوب اللبناني. والتقى الوفد الفرنسي رئيس البرلمان اللبناني نبيه بري، الذي أكد الالتزام بالتطبيق الكامل للقرار 1701 (الذي وضع حداً للعدوان الإسرائيلي على لبنان صيف 2006). وشدّد بري على ضرورة تعزيز الجيش اللبناني عدداً وعدّة، والتعاون مع «قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان» (اليونيفيل). وشمل الوفد الفرنسي، وزير الخارجية في حكومة تصريف الأعمال عبدالله بو حبيب في جولته، أمس. وشدد بو حبيب على «المقاربة الشاملة وغير المجتزأة لتطبيق قرار مجلس الأمن الدولي 1701 بما يحصّن السلم والأمن الإقليميين».

وقال في تصريحات صحافية إن «ما يهمنا اليوم هو حماية وطننا، وعودة أبناء المناطق الحدودية الى بيوتهم، والحفاظ على حقوق لبنان، واستعادة ما تبقى من مناطق قضمتها إسرائيل، ووقف الخروقات، وتعزيز قدرات وعديد القوات المسلحة اللبنانية». وكان بو حبيب قد تطرّق إلى فحوى مناقشاته مع سيجورنيه، الثلاثاء الماضي، كاشفاً أن «الفرنسيين يُقرّون في اقتراحات، ولكنها ليست حاضرة بعد».

وأعلن السفير الإيراني لدى لبنان، مجتبى أماني، عن زيارة سيقوم بها وزير خارجية إيران، حسين أمير عبد اللهيان، إلى بيروت، اليوم الجمعة، حيث «سيجري لقاءات هامة مع كبار المسؤولين اللبنانيين في إطار التشاور حول مختلف التطورات والمستجدات». وتأتي زيارة عبد اللهيان في سياق جولة إقليمية تشمل قطر وسورية أيضاً.

وزيارة عبد اللهيان إلى لبنان ستكون الثالثة من نوعها منذ عملية «طوفان الأقصى» في 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي. وفي زيارته الأولى، في 14 أكتوبر الماضي، تحدث الوزير الإيراني عن أن «هناك احتمالية لفتح جبهات جديدة تناسباً مع الوضع الراهن». أما في زيارته الثانية، في 22 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، فاعتبر أنه «سمعنا من قادة المقاومة في المنطقة أن الأيادي ستكون على الزناد حتى استيفاء كل حقوق الفلسطينيين». وتأتي زيارة عبد اللهيان إلى بيروت، بعد ساعات على إعلان السلطات اللبنانية إرجاء زيارة وزير الخارجية المصري سامح شكري إلى بيروت، التي كانت مقررة مساء أول من أمس الأربعاء، ولأسباب لم يتم الكشف عنها.

وكان موقع «أكسيوس» الأميركي قد كشف، أول من أمس الأربعاء، أن مستشار الرئيس الأميركي جو بايدن لشؤون أمن الطاقة العالمي، عاموس هوكشتاين، يحمل اقتراحاً لإرساء تفاهمات جديدة بشأن الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة. ويستند اقتراح هوكشتاين إلى نموذج تفاهم «عناقيد الغضب» لعام 1996 بين إسرائيل و«حزب الله» الذي اعلنته الولايات المتحدة وقوى أخرى، لإنهاء العدوان الإسرائيلي على لبنان، الذي استمر بين 11 إبريل/نيسان 1996 و27 منه. ونصّ التفاهم في حينه على جملة بنود، وهي: ألا تنفّذ الجماعات المسلحة في لبنان هجمات بصواريخ الكاتيوشا أو بأي نوع من الأسلحة على إسرائيل، وألا تطلق إسرائيل والمتعاونون معها النار بأي نوع من الأسلحة على مدنيين أو أهداف مدنية في لبنان، ويلتزم الطرفان بضمان ألا يكون المدنيون في أي حال من الأحوال هدفاً للهجوم، وألا تستخدم المناطق المأهولة بالمدنيين والمنشآت الصناعية والكهربائية كمناطق لشن هجمات منها، ومع عدم انتهاك هذا التفاهم فليس هناك ما يمنع أي طرف من ممارسة حق الدفاع عن النفس.

سيزور عبد اللهيان لبنان للمرة الثالثة منذ بدء المواجهات

حلّقت الطائرات الإسرائيلية بكثافة فوق بيروت والبقاع

يتجه الوضع بين الفصائل العراقية والقوات الأميركية إلى التصعيد، بعد قتل القيادي في «كتائب حزب الله» العراقية ابو باقر الساعدي واثنين من مساعديه في بغداد مساء أمس الأول، فيما يتحرك رئيس الحكومة محمد شياع السوداني لمنع الفصائل من الرد

استهداف أبو باقر الساعدي

«كتائب حزب الله» بمرمى الانتقام الأميركي

رفع السيارة التي قتل فيها الساعدي في بغداد أمس الأول (مرتضى السوداني/الأناضول)

بغداد ـ **عادل النواب**
صفاء الكبيسي

بعد ساعات من توجيه القوات الأميركية ضربة قوية للمليشيات العراقية، التابعة إلى إيران، عبر استهداف مسؤول وحدة الصواريخ في «كتائب حزب الله» العراقية الأميركية في المنطقة»، مؤكدة أنه «لا توجد مؤشرات إلى وقوع أضرار جانبية أو خسائر في صفوف المدنيين في هذا الوقت». وأكدت أن «الولايات المتحدة لن تتردد في تحميل المسؤولية لكل من يهدد سلامة قواتنا».

وعقب مقتل الجنود الأميركيين في الأردن وتوعد واشنطن بالرد، أعلنت «كتائب حزب الله»، في بيان «تعليق» العمليات العسكرية ضد القوات الأميركية في العراق بغية عدم «إحراج» الحكومة، موضحة مقاتلتها «بالدفاع السلبي مؤقتاً، إن حصل أي عمل أميركي عدائي تجاههم».

وقال مصدران مقربان من فصائل مسلحة في بغداد، تحدث كل منهما على انفراد مع «العربي الجديد»، وتطابقت معلوماتهما، إن اجتماعاً عقد في بغداد وضم ممثلين لقادة فصائل وممثلين عنها، لبحث الهجوم الأميركي الجديد. وقال أحد المصدرين إن «أغلب المجتمعين اتفقوا على ضرورة الرد»، فيما قال الآخر إن «الجو العام يُرجح كفة قرار الرد العسكري على الهجوم الأميركي الجديد»، مؤكداً أن «الذين من قادة الفصائل شاركوا في المباحثات عبر الإنترنت لعدم وجودهما في بغداد، والحديث كان عن إنهاء التهدئة والرد السريع على الهجوم، وإلغاء التسوية السابقة التي اتفقت عليها الفصائل مع رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني قبل أيام لإيقاف استهداف الأميركيين داخل العراق». وتحدث المصدر الأول عن أن «الساعات المقبلة ستحدد صورة الوضع الأمني في العراق وقرار الفصائل مباشرتها بالهجمات على القواعد الأميركية، لكنّ هناك ضغوط وتحرك للسوداني مع عدد من قادة الإطار التنسيقي للضغط على تلك الفصائل لمنع أي تصعيد لها ضد الأميركيين، لتفادي رد جديد، والأوضاع متشنجة جداً بين عدد من قادة الفصائل والسوداني، ولا تسوية أو تهدئة جديدة متفق عليها حتى الساعة».

وكان مسؤول عن «ملف سورية العسكري» في «كتائب حزب الله» وفق مصدر في هذا الفصيل، مفضلاً عدم الكشف عن هويته، يعدّ الفصيل واحداً من أبرز فصائل «المقاومة الإسلامية في العراق» التي تبنت في الأسابيع الأخيرة عشرات الهجمات بالصواريخ والطائرات المسيرة ضد القوات الأميركية وقوات التحالف الدولي لمكافحة تنظيم «داعش»، وقال مصدر مقرب من الفصائل العراقية، لـ«العربي الجديد»، إن الساعدي بعد أحد أهم قيادات «كتائب حزب الله» وأخطرها ويشغل منصب مسؤول وحدة الصواريخ فيها. وأكد أن «الساعدي مسؤول عن قصف القاعدة الأميركية في الأردن ومقتل عدد من الجنود الأميركيين، كما أنه المسؤول عن التخطيط والتنفيذ لمعظم هجمات الفصائل ضد القوات الأميركية»، على حد قوله. وأضاف، مشترطاً عدم ذكر اسمه، أن «الساعدي كان يعمل ضمن صفوف التيار الصدري قبل العام 2007، وبعدها زار إيران وانشق عن التيار وانتمى إلى كتائب حزب الله العراقية، واستمر بالعمل في التخطيط والتنفيذ»، مشيراً إلى أن «اغتياله يمثل ضربة قوية للكتائب وللفصائل المسلحة الأخرى، ويضع القيادات البارزة في الفصائل بمرمى الاستهداف».

وأعلن «الإطار التنسيقي» الحاكم في العراق، الذي يجمع الكتل والأحزاب القريبة من طهران في بيان، أمس الخميس، أن «ما حدث من استهداف للشهيد ابو باقر الساعدي مساء الأربعاء (الماضي) في منطقة مكتظة بالسكان يتنافى ويتقاطع مع المهام المحددة لقوات التحالف التي تنحصر بمحاربة التنظيمات الإرهابية في مناطق تواجدها، بل ونعدّه انتقاماً دموياً من قادة وأجهوا الإرهاب بقوة». وأضاف: «إننا نحذر من الاستمرار بذلك كونه سيفتح الباب لهجمات مضادة ولن ينتهي الأمر بذلك. كما نؤكد على ضرورة مواصلة الجهود الحكومية لإنهاء مهام التحالف الدولي، وبذلك ينتهي مسلسل الاعتداءات العدوانية، والحفاظ على سلامة وأمن المواطنين».

> ضغوط من السوداني على الفصائل لمنع التصعيد ضد الأميركيين
>
> دعت «النجباء» للانتقام من أميركا وأعوانها وشركائها

من جهته، حذر الباحث في الشأن السياسي غيث التميمي من خطورة تأزم الوضع في البلاد. وكتب، على منصة «إكس» (تويتر سابقاً)، إن «استمرار العمليات العسكرية المتبادلة بين فصائل المقاومة والأميركيين دون إعلان استراتيجية ردع سيؤدي إلى إضعاف الحكومة وتفكك الإطار التنسيقي، وخلق فوضى أمنية تهدد الاستقرار والأمن في العراق»، معتبراً أن «الحديث عن طرد قوات التحالف نوع من الهروب إلى الأمام ولن يزيد الوضع إلا تعقيداً».

مشدداً على أنه «لا يسع قواتنا المسلحة إلّا أن تقوم بواجباتها ومهامها الدستورية التي تقتضي حفظ أمن العراقيين وأرض العراق من كل التهديدات».

ونعت «كتائب حزب الله» الساعدي، من دون أن تطلق أي تهديدات ضد الجانب الأميركي، وقال زعيمها أبو حسين الحميداوي، في بيان: «تبارك للأمة الإسلامية، وشعبنا العراقي، ارتقاء القائد الكبير الحاج وسام محمد صابر (أبو باقر الساعدي) إلى جنات النعيم، ليلتحق بركب أبي عبد الله الحسين عليه السلام في قافلة النور، إثر قصف قوات الاحتلال الأميركي في بغداد». أما جماعة «النجباء» فقد دعت للانتقام من أميركا وممن سمّتهم «أعوانها وشركاءها». وقالت، في بيان: «ليكن ثأرنا لدماء الشهداء بالقصاص من أميركا وأعوانها وشركائها ومصالحها، وليكن هذا طريقنا وقضيتنا الأولى من الآن فصاعداً»، مؤكدة أن «الطيران الأميركي يصول ويجول في أجوائنا منتهكاً السيادة من دون أي رادع». وردّت أن «هذا الانتهاك لن يكون الأخير إن لم يكن هناك موقف رسمي صارم وحازم من حكومة العراق»، مشددة على أنه «سيكون ردنا مركزاً، ولن تمر هذه الجرائم من دون عقاب، وسنتعرفون وقتها أن صبرنا قد نفد وانتظروا الرد وسنختار الزمان والمكان المناسبين».

وأكد النائب ظافر العاني، على منصة «إكس» مساء أمس الأول الأربعاء، أن «الحكومة هي أكبر ضحايا الصراع الدائر بين الفصائل وأميركا اللذين أحرجاها أمام شعبها والمجتمع الدولي»، مشدداً على أن «الحياد لم يعد ممكناً، وعلى الحكومة أن تختار ما بين الانحياز للمصلحة أو الوفاء للعقيدة، أما الجمع بينهما فإنه يعني المزيد من الاقتتال على الأراضي العراقية لأن ما حدث لن يكون الختام». وقال المحلل السياسي والأمني احمد الشريفي، لـ«العربي الجديد»، إن «من المتوقع أنه سيكون هناك رد فعل عسكري للفصائل العراقية على عملية اغتيال أحد أبرز قيادات كتائب حزب الله، ونعتقد أن أي تسوية وتهدئة حصلت خلال الأيام الماضية، انهارت مع عملية الاغتيال». وبين أن «رد الفصائل المسلحة على اغتيال الساعدي، وإلحاق أضرار بشرية لدى الأميركيين، سيدفع الولايات المتحدة للرد مجدداً بقصف مقرات واغتيال، لكن الخشية أن عمليات الاغتيال قد تطاول قادة الخط الأول في الفصائل والحشد، ولن تكتفي باغتيال القادة الميدانيين فقط». وتابع إن «الحكومة العراقية تعمل وتضغط لمنع أي تصعيد من قبل الفصائل ضد الأميركيين حالياً، فهذا الأمر قد يحول العراق إلى ساحة صراع واشتباك مباشر بين الأميركيين والفصائل، وهنا العراق سيدخل بمرحلة خطيرة جداً وستكون العواقب كبيرة، ولهذا السوداني وحتى قادة الإطار يدركون خطورة ذلك وهم يضغطون بما لا يقبل الشك لتهدئة الفصائل مجدداً».

خاص

ليبيا: مبادرة مصرية تركية لإنهاء الانقسام الحكومي

طرابلس ـ **أسامة علي**

تشهد الأوساط الليبية نقاشات واتصالات كثيفة حول مبادرة مصرية تركية تهدف إلى فتح ثغرة في الانسداد السياسي الحاصل في المشهد منذ فترة، وتتلخص في توحيد حكومتي البلاد لإنهاء الانقسام الحكومي الحاصل بين حكومة الوحدة الوطنية بطرابلس، والمعترف بها دولياً، والحكومة الموازية في بنغازي المكلفة من مجلس النواب، ومنذ العام الماضي تعيش ليبيا انقساماً حكومياً. فبعد أن سحب مجلس النواب الثقة من حكومة الوحدة الوطنية في سبتمبر/ أيلول 2021، كلّف حكومة جديدة في مارس/ آذار العام الماضي. إلا أن الأخيرة لم تتمكن من دخول طرابلس، وسط رفض رئيس حكومة الوحدة الوطنية، عبد الحميد الدبيبة، تسليم السلطة «إلّا لسلطة منتخبة»، مشدداً، وقتها، على أن أجل انتهاء خريطة الطريق التي انتجت حكومته هو إجراء الانتخابات التي لم تتمكن البلاد من تنظيمها نهاية 2021. وازدادت حدة الأزمة الحكومية بعد إصدار مجلس النواب في أكتوبر/تشرين الأول الماضي قوانين الانتخابات، والتي تدعو إلى تشكيل حكومة موحدة للإشراف عليها، إلا أن المجلس الأعلى للدولة، شريك مجلس النواب في إعداد القوانين الانتخابية، طعن في دستورية هذا الأمر، بينما اعتبرها الدبيبة قوانين غير عادلة ومفصلة لإقصاء البعض ومنعهم من الترشح للانتخابات. وكشفت مصادر ليبية متطابقة عن مشاورات بين الأوساط الحكومية حول مبادرة مصرية تركية غير معلنة، تقضي بدمج الحكومتين في حكومة واحدة كأفضل خيار لتجاوز الأزمة الحكومية، وكسر الانسداد الحاصل بين مجلس النواب والدولة.

وفيما أكدت المصادر، وهي حكومية من طرابلس وبنغازي، قبول مسؤولي الحكومتين بالمبادرة المصرية التركية، إلا أن معلوماتها تشير إلى أن المشاورات في كواليس الحكومتين لا تزال جارية حول الكيفية التي يمكن تطبيق هذه المبادرة فيها، خصوصاً شكل محاصصة الحقائب الوزارية السيادية بين الحكومتين، وتحديداً وزارات المالية والخارجية والدفاع والتخطيط.

> تقضي المبادرة المصرية التركية بدمج الحكومتين في واحدة

وأشارت المصادر إلى أن المشاورات حول المبادرة أصبحت أكثر وضوحاً، بعد زيارة وفد مصري رفيع المستوى إلى طرابلس وبنغازي في 28 و29 يناير/كانون الثاني الماضي، تم خلالها تداول معالم المبادرة المصرية التركية بشأن توحيد الحكومتين، وعقبها زار رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي القاهرة الخميس الماضي، حيث تسلم تفاصيل المبادرة من الجانب المصري.

وتتوافق معلومات المصادر في أن مصر، وبمباركة تركية، تقترح بأن يتولى المجلس الرئاسي الدور الأساسي للإشراف على تنفيذ مبادرة توحيد الحكومتين، ومنحها الصفة الرسمية، وأن يجري التوحيد في شكل تعديل وزاري لحكومة الوحدة الوطنية ليستند في شرعيته إلى اتفاق جنيف الموقع بين الأطراف الليبية في فبراير 2021، الذي أنتج السلطة التنفيذية الحالية المؤلفة من المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية. وفيما لم ترشح معلومات بشأن موقف رئيس مجلس النواب عقيلة صالح حيال المبادرة، إلا أنها بحسب مصادر حكومية من بنغازي تحظى بمباركة من جانب الرئاسة المصرية بشأن لقاء السيسي بالمنفي على حرص القاهرة على دعم «كافة الجهود الرامية لحماية وحدة الأراضي الليبية، ودعم مؤسسات الدولة الليبية لتمكينها من القيام بدورها لتحقيق هدف عقد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية». وفي الجانب التركي حملت المصادر تصريحات التي أدلى بها فيدان قبل زيارته لطرابلس ما يعكس وجود مساعٍ من القاهرة وأنقرة لتوحيد السلطة في ليبيا، حيث ركز فيدان على عدم رغبة بلاده في استمرار الانقسام الحاصل في ليبيا، قائلاً: «لا نريد للانقسام الحالي بين الشرق والغرب أن يصبح دائماً. نعتقد أن هذا الانقسام يجب أن يحل بطريقة سلمية من خلال الحوار وبموافقة الأطراف كافة».

الكثير من الملفات التي شكلت عنواناً للخلاف السياسي بين الطرفين لسنوات، لا سيما الملف الليبي، حيث وقفت كل من الدولتين إلى جانب معسكر من معسكري الصراع في الشرق والغرب الليبي. وفيما لم يصدر أي إعلان رسمي بشأن المبادرة ومواقف الأطراف الليبية منها، عكست تصريحات وبيانات مصرية تركية مساعيهما في هذا الاتجاه. ففي الجانب المصري نقل بيان للمجلس الرئاسي عقب لقاء المنفي بالرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، في القاهرة الخميس الماضي، تأكيد الأخير على «استمرار دعم بلاده لرئيس المجلس الرئاسي في قيادة المسار السياسي الليبي للوصول لتسوية سياسية حقيقية وشاملة تفضي إلى انتخابات حرة ونزيهة تحقق تطلعات الشعب الليبي». كما ركز بيان الرئاسة المصرية بشأن لقاء السيسي بالمنفي على حرص القاهرة على دعم «كافة الجهود الرامية لحماية وحدة الأراضي الليبية، ودعم مؤسسات الدولة الليبية لتمكينها من القيام بدورها لتحقيق هدف عقد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية». وفي الجانب التركي حملت تصريحات التي أدلى بها فيدان قبل زيارته لطرابلس ما يعكس وجود مساعٍ من القاهرة وأنقرة لتوحيد السلطة في ليبيا، حيث ركز فيدان على عدم رغبة بلاده في استمرار الانقسام الحاصل في ليبيا، قائلاً: «لا نريد للانقسام الحالي بين الشرق والغرب أن يصبح دائماً. نعتقد أن هذا الانقسام يجب أن يحل بطريقة سلمية من خلال الحوار وبموافقة الأطراف كافة».

دعا فيدان لحل الانقسام بين الشرف والغرب بطريقة سلمية (أردا كوكوكايا/الأناضول)

تقرير

استهدافات متلاحقة لمسلحي الجماعة منذ يناير

الاحتقان الشعبي ضد الحوثيين

يزداد الاحتقان الشعبي ضد الحوثيين في اليمن، مع تزايد استهدافهم منذ يناير الماضي، بما يؤشر الى تنامي المقاومة الفردية

نعز ـ **فخر العزب**

على الرغم من الهدنة التي أقرّت في 2 إبريل/نيسان 2022 بين أطراف الصراع في اليمن، إلا أن عشرات المسلحين التابعين لجماعة الحوثيين سقطوا منذ مطلع يناير/كانون الثاني الماضي، في مناطق سيطرتهم برصاص مواطنين أو يكمائن لمسلحين قبليين أو باشتباكات، ما يكشف عن حالة الاحتقان الشعبي ضد الحوثيين في مناطق سيطرتهم. وسقط في محافظة البيضاء، وسط البلاد، الواقعة تحت سيطرة الجماعة، العدد الأكبر من الحوثيين، وضمنهم 20 حوثياً بكمين نفذه مسلحون قبليون، الاثنين الماضي. وفي محافظة إب الواقعة وسط البلاد، ازداد الاحتقان الشعبي ضد الحوثيين مع بروز بوادر انتفاضة ضد جماعة الحوثيين، أبرزها المسيرات الجماهيرية التي أعقبت تصفية الحوثيين للناشط المناهض لها حمدي الخولاني، الملقّب بـ«المكحل» في مارس/آذار 2023. ومنذ مطلع يناير الماضي شهدت المحافظة أكثر من ثلاث حوادث. فقد قُتل القيادي الحوثي، أبو طارق النهمي، قائد وحدة التدخل السريع في قوات الأمن الخاص بمحافظة إب وثلاثة من مرافقيه، الثلاثاء الماضي، خلال اشتباكات مع مسلحين في منطقة الجوازات في مدينة إب. وفي حادثة أخرى، تعرض مسلح حوثي للقتل في نقطة عسكرية لجباية ضرائب القات على يد أحد بائعي القات عقب خلافات بين الجانبين، تطورت إلى حد قيام بائع القات بقتل المسلح الحوثي. وفي حادثة ثالثة قتل مسلح حوثي خلال اشتباكات بينية داخل الصالة المغلقة بمدينة إب، التي تتخذها الجماعة ثكنة عسكرية. الاحتقان الشعبي ضد الحوثيين تصاعد مع تتالي الاشتباكات الداخلية بين عناصر الجماعة، وامتدادها إلى محافظة الضالع، وسط البلاد، التي يسيطر الحوثيون على أجزاء منها. واندلعت اشتباكات مسلحة بين قياديين في جماعة الحوثي أسفرت عن قيام مشرف الحوثيين بقطاع الفاخر بقتل المشرف الحوثي المنتمي لمديرية الحشا ويدعى سامي محمد الجنيد.

في محافظة عمران، شمالي البلاد، التي تعد من أهم معاقل جماعة الحوثيين، قُتل القيادي الحوثي محمد محمد صالح يوسف، المعين من الجماعة مشرفاً لعزلة سيران الغربي بمديرية شهارة، على يد أحد المواطنين عقب محاولة القيادي الحوثي الاعتداء على المواطن. ويأتي هذا العدد من القتلى بالإضافة إلى مقتل أكثر من 100 من مسلحي الجماعة منذ مطلع العام الحالي، معظمهم يحملون رتباً عسكرية عليا، وقضى المسلحون في جبهات القتال، وفي الضربات الأميركية والبريطانية التي تستهدف مواقع عسكرية تابعة للحوثيين.

وحول هذه التطورات، رأى الكاتب الصحافي سلمان المقرمي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «الغضب الكامن في صدور الناس ضد الحوثي، بدأ يتفجر على شكل عمليات مقاومة فردية مسلحة، بدأت بقتل قيادات حوثية متعددة من مختلف المناصب، كان أعلاهم أركان عمليات المنطقة العسكرية السادسة في الجوف منتصف السنة الماضية، لكنها تستمر في عدة اتجاهات». ولفت المقرمي إلى أن هذه «المقاومة تكون فردية أو في بعض الأحيان جماعية، تنفذها مجموعة مسلحة أو قبيلة معينة، ليس لها بعد سياسي في حد ذاتها سوى الدفاع عن النفس، لكنها في طريقها إلى أن تكون عمليات مقاومة منظمة في المستقبل القريب، بأهداف سياسية». وأشار إلى أن ما حدث في إب مثلاً أو في الجوف وعمران «بتزامن مع كثافة الاحتجاجات السلمية ضد مليشيا الحوثي، في الأسابيع الماضية، إذ منذ بدء السنة الجارية نظم ما لا يقل عن ست تظاهرات في أمانة العاصمة، تحديداً في ميدان السبعين، ضد مليشيا الحوثي». وبرأي المقرمي فإن «الاحتجاجات السلمية، والعمليات العسكرية المقاومة المتزامنة، تشير بوضوح إلى موقف شعبي بدأ يتجرأ على مليشيا الحوثي، ولم يعد يخافها ولا يخاف بطشها، ولا قوتها العسكرية، ولا ردة فعلها. صحيح أن هذه التظاهرات وعمليات القتل والاغتيالات ما زالت محدودة لكنها تتعاظم بسرعة، وهي من مؤشرات انهيار صورة الرعب في صدور الشعب».

> المقرمي: العمليات الفردية في طريقها إلى أن تكون منظمة
>
> ماجد العامري: الشعب ضاق ذرعاً بجماعة الحوثيين

الناشط السياسي ماجد العامري قال لـ«العربي الجديد» إن ارتفاع قتلى مسلحي الجماعة في مناطق سيطرتهم دليل على حالة الاحتقان الشعبي ضد الحوثيين المتنامي داخل هذه المناطق ضد الجماعة وسلوكياتها. وهو دليل إضافي على أن الشعب ضاق ذرعاً بهذه الجماعة التي تمارس سياسة التجويع والتضييق على الحقوق والحريات، وتمارس الاستبداد والاستعباد بحق المواطنين، ولهذا من الطبيعي أن يكون مسلحو الجماعة هدفاً للقتل لدى المواطنين الذين يدافعون عن كرامتهم وحقوقهم المستباحة والمسلوبة». وأضاف العامري، أن «جماعة الحوثيين قامت أصلاً على فكرة الحرب وثقافة الموت، وبالتالي فالهدنة المعلنة في إبريل 2022 تضاعف من حالة الاحتقان والضغط الشعبي على الجماعة، التي تهرب إلى الحرب باعتبارها البيئة المناسبة لها، ولذا نلاحظ محاولات التصعيد في الجبهات بين الحين والآخر، أي أن الجماعة تهرب من التزاماتها إلى الحرب، خصوصاً مع تنامي الصوت المطالب بالحقوق وفي مقدمتها الرواتب المقطوعة منذ 2016.

مقاتلون حوثيون في صنعاء، الأربعاء الماضي (محمد حمود/الأناضول)

تونس

اغتيال بلعيد: «النهضة» تدعو إلى نقل مباشر للمحاكمة

شددت حركة النهضة التونسية على ضرورة كشف حقيقة اغتيال المناضل اليساري شكري بلعيد، داعية إلى نقل تفاصيل المحاكمة على الهواء مباشرة

تونس ـ **العربي الجديد**

أكدت حركة النهضة التونسية، أمس الخميس، حرصها «على كشف الحقيقة كاملة» حول اغتيال المناضل اليساري، شكري بلعيد، داعية إلى «النقل المباشر لجلسات المحاكمة»، التي انطلقت الثلاثاء الماضي، بعد 11 عاماً على اغتيال بلعيد أمام منزله. ويتهم حزب بلعيد «الوطنيون الديمقراطيون الموحد» وهيئة الدفاع عنه، حركة النهضة، بالوقوف وراء اغتياله، وهو الأمر الذي نفته الحركة مراراً، معتبرة أنها أكثر الأطراف تضرراً من الاغتيال بتخليها عن السلطة والحكم في 2013، وأن هذه الاتهامات توظيف سياسي للقضية من دون براهين، وإثارة للفتنة بهدف إطاحة مسار الانتقال الديمقراطي. وشددت الحركة في بيان على حرصها على كشف الحقيقة «بعيداً عن أكاذيب هيئة الخداع التي لم تتوقف عن الافتراء على حركة النهضة وتضليل الرأي العام الوطني». من جهة ثانية، ندّدت الحركة «بالحكم الظالم» الذي صدر في حق رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي، والوزير السابق رفيق عبد السلام «في ادّعاء حصول الحركة على تمويل أجنبي، وهو ما تفنّده الحقائق ولا يبرّره سوى الرغبة في التنكيل برئيس الحركة وزعيمها».

وفي سياق متصل، أكد القيادي في حركة النهضة، محسن السوداني، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن الحكم الصادر ضد الغنوشي «كان بخلفية سياسية ويفتقد إلى أي سند قانوني يدينه. وهو يأتي في إطار استهداف ممنهج لأكبر طرف سياسي معارض». ورأى السوداني أن «الظلم قد ينجح في استبعاد الأشخاص، لكنه يفشل حتماً في القضاء على الفكرة والتاريخ، لأن راشد الغنوشي برمز إلى فكرة وهو يختزن ذاكرة وتاريخاً مفعماً بالتضحيات والمواقف المشرفة في مقارعة الاستبداد».

بموازاة ذلك، أصدرت الحركة بياناً ثانياً أمس حثّت فيه «المبادرات الرامية إلى تطوير عمل المعارضة الوطنية»، معبرة عن «التزامها بجبهة الخلاص الوطني إطاراً للعمل السياسي والنضالي الديمقراطي والوطني، وحرصها على إيجاد ميثاق يضبط قواعد التعاون والتنافس النزيه بين مكونات المعارضة». في السياق، أكد مصدر حزبي لـ«العربي الجديد»، أمس الخميس، أن جبهة الخلاص الوطني ستجتمع قريباً لبحث موقفها من الانتخابات الرئاسية المقررة في وقت لم يتم تحديده من خريف العام الحالي. وقال المصدر، الذي لم يكشف عن اسمه، إن الاجتماع يمكن أن يُعقد في نهاية الأسبوع الحالي أو في الأسبوع المقبل، مشيراً إلى أن كل الاحتمالات قائمة بخصوص المشاركة من عدمها في الانتخابات، وأن هناك وجهات نظر متعددة سيتم بحثها بدقة وتحديد موقف موحد بشأنها.

وكان رئيس جبهة الخلاص الوطني، أحمد نجيب الشابي، قد أكد لـ«العربي الجديد»، على هامش ندوة صحافية عُقدت الاثنين الماضي، بعد قرار سجن الغنوشي، أن «الانتخابات هي منافسة على التداول على السلطة، ومن شروطها الحرية واستقلال القضاء، وأن تؤدي الأحزاب دورها، وأن يكون للشخصيات الوطنية الحق في الترشح والمنافسة وأن تكون هيئة الانتخابات مستقلة». واعتبر أن «كل هذه الشروط تنتفي الآن، وبالتالي إذا حصلت الانتخابات في مثل هذه الظروف، فهذا يعني تزكية لدورة رئاسية ثانية لقيس سعيّد الذي احتكر السلطات وضرب الحريات وقوّض الفصل بين السلطات، وهيأ كل الظروف كي يكون رئيساً مدى الحياة». وأضاف الشابي أن «إطلاق سراح الماسجين السياسيين هو أحد الشروط الأساسية للقيام بانتخابات»، مذكّراً أن «المجلس التأسيسي قاد إلى انتخابات حرة ونزيهة وإلى دستور 2014، وضمن الفصل بين السلطات واهدى للتونسيين الشفافية والمنافسة النزيهة». وأكد الشابي أن «جبهة الخلاص ستخرج بموقف قريباً، وسواء أعلنت عن ترشيحات للانتخابات الرئاسية أو لا، فإن لا انتخابات من دون توفر شروط المنافسة الحرة»، مبيناً أن «الانتخابات ليست تمثيلية كما كانت في فترة الاستبداد بل منافسة حرة نزيهة على السلطة وهي استحقاق دستوري».

> مصدر حزبي: جبهة الخلاص ستجتمع لبحث الموقف من الرئاسيات

وفيما يقود الرئيس قيس سعيّد حملته في الشوارع والجهات، تتكثف الحملات والاعتقالات والأحكام ضد معارضيه ومنافسيه، وآخرها ضد الغنوشي. وفي سياق متصل، اعتبر الحزب الدستوري الحر، في بيان الأسبوع الماضي، أن «الإسراع بإحالة رئيسة الحزب، عبير موسي، أمام التحقيق وإصدار بطاقة إيداع جديدة بالسجن في حقها قبل استنطاقها، يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن الغاية الوحيدة من وراء ذلك هي منعها من الترشح للانتخابات الرئاسية المقبلة، باستعمال وسائل قضائية لتغطية الأهداف السياسية المفضوحة». ودعا الحزب، المنظمات الوطنية والدولية، التي تربطها بتونس اتفاقيات قانونية، إلى «التدخل العاجل لوضع حدّ لهذه التجاوزات الخطيرة والانزلاقات غير المبررة».

شرق غرب

السويد: إحباط مخططات لهجوم إيراني

قال رئيس مكافحة التجسس في وكالة الأمن الداخلي السويدية دانييل ستينليغ، لإذاعة «إس آر» السويدية، أمس الخميس، إن إيران «كانت تستعد وتنفذ أنشطة تهدف إلى تنفيذ ما يسمى بهجوم جسدي ضد شخص ما أو شيء ما في السويد». وأضاف: «لقد عملنا على عدد من الحالات التي أحبطنا فيها، حسب تقديرنا، مثل هذه الاستعدادات». يأتي ذلك بعد أيام من تقرير لإذاعة «إس آر» عن ترحيل إيرانيين اثنين عام 2022، بعد إلقاء القبض عليهما في 2021، بسبب خطة لقتل 3 يهود سويديين قبل عدة سنوات.

(أسوشييتد برس)

إثيوبيا: رئيس الاستخبارات نائبا لرئيس الوزراء

قالت هيئة الإذاعة الإثيوبية الرسمية، أمس الخميس، إن البرلمان الإثيوبي وافق على تعيين رئيس الاستخبارات والأمن الوطني تمسجين تيرونه، الذي قاد تنسيق تعامل الحكومة خلال العام الماضي مع الصراع في إقليم أمهرة بين الجيش وميليشيا «فانو»، نائبا لرئيس الوزراء أبي أحمد، خلفاً لدمقي مكونن، الذي شغل المنصب لأكثر من 11 عاماً. كما قُبل ترشيح تاي أتسكي سيلاسي لمنصب وزير الخارجية، والذي شغله مكونن أيضاً منذ عام 2020.

(رويترز)

الرئيس البرازيلي يزور مصر وإثيوبيا

قالت وزارة الخارجية البرازيلية، أول من أمس الأربعاء، إن الرئيس البرازيلي لويس إيناسيو لولا دا سيلفا (الصورة)، سيصل الأربعاء المقبل إلى القاهرة، فيما سيتوجه الجمعة المقبل إلى أديس أبابا حيث يشارك على مدى يومين بصفته ضيفاً في القمة السنوية للاتحاد الأفريقي، وذلك بهدف «إعطاء دفع للعلاقات السياسية والاقتصادية بين بلاده والقارة الأفريقية». ومصر وإثيوبيا من الأعضاء الجدد في مجموعة «بريكس»، والتي كانت تضم فقط البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا.

(فرانس برس)

هايتي: رئيس الوزراء يدعو للهدوء بعد احتجاجات عنيفة

حث رئيس الوزراء في هايتي أريل هنري في خطاب، أمس الخميس، على الهدوء، بعد 3 أيام من الاحتجاجات التي أصابت البلاد بالشلل مطالبة باستقالته على خلفية استمرار عنف العصابات وتفاقم الفقر وعدم وجود انتخابات عامة قريبة. ودعا هنري الهايتيين إلى عدم النظر إلى الحكومة أو الشرطة على أنهم أعداء لهم. علماً أن 5 من موظفي «الوكالة الوطنية للمحميات الطبيعية» قتلوا، أول من أمس الأربعاء، في اشتباكات مع الشرطة.

(أسوشييتد برس، فرانس برس)

تركيا: القبض على مشتبه بصلتهم بـ«داعش»

قال وزير الداخلية التركي علي يرلي كايا (الصورة)، أمس الخميس، إن السلطات التركية ألقت القبض على 147 شخصاً للاشتباه في صلتهم بعمليات لتنظيم «داعش». وأضاف، عبر منصة «إكس» أن «العملية الأبطال-49» جرت بشكل متزامن في أنحاء البلاد.

(رويترز)

كوريا الشمالية تجني 3 مليارات دولار

القرصنة لتمويل البرنامج النووي

كشف تقرير مراقبي العقوبات الأممية عن أن كوريا الشمالية حصلت على 3 مليارات دولار من هجمات إلكترونية من أجل تمويل برنامجها للأسلحة النووية

يحقق مراقبو عقوبات الأمم المتحدة في عشرات الهجمات الإلكترونية المشتبه بها من قبل كوريا الشمالية، والتي جمعت 3 مليارات دولار لمساعدة بيونغ يانغ على تطوير برنامجها للأسلحة النووية، فيما تحدثت وزارة الخزانة الأميركية أن الأنشطة الكورية الشمالية «الخبيثة» تمول «جزئياً» برنامج أسلحة الدمار الشامل. وذكر تقرير للأمم المتحدة، أعدته لجنة من مراقبي العقوبات المستقلين وأرسل إلى مجلس الأمن واطلعت عليه وكالة «رويترز»، أمس الخميس، أن «جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واصلت الاستخفاف بعقوبات مجلس الأمن». وأضاف: «كما طورت أسلحة نووية وأنتجت مواد انشطارية نووية، على الرغم من أن آخر تجربة نووية معروفة لها جرت في العام 2017»، بحسب المراقبين، الذين أشاروا أيضاً إلى أن بيونغ يانغ واصلت إطلاق الصواريخ البالستية، ووضعت قمراً اصطناعياً في المدار، وأضافت «غواصة هجومية نووية تكتيكية» إلى ترسانتها. ويحظر مجلس الأمن على كوريا الشمالية إجراء تجارب نووية وإطلاق صواريخ بالستية.

ومنذ العام 2006، تخضع لعقوبات، عززها المجلس مراراً، في محاولة لقطع التمويل عن تطويرها أسلحة دمار شامل.

وكتب المراقبون في التقرير: «تحقق اللجنة في 58 هجوماً إلكترونياً يشتبه في أن كوريا الشعبية الديمقراطية شنتها على شركات ذات صلة بالعملات المشفرة بين عامي 2017 و2023، تقدر قيمتها بنحو 3 مليارات دولار، والتي يُقال إنها تساعد في تمويل تطوير أسلحة الدمار الشامل في كوريا».

وقال دبلوماسيون لـ«رويترز» إنه من المقرر نشر تقرير اللجنة في وقت لاحق من فبراير/ شباط الحالي أو أوائل شهر مارس/ آذار المقبل. وقال مراقبو العقوبات إن «جماعات القرصنة الكورية الشمالية التابعة لمكتب الاستطلاع العام (وكالة الاستخبارات الخارجية الرئيسية في كوريا الشمالية)، واصلت شن عدد كبير من الهجمات الإلكترونية ضد شركات الدفاع وسلاسل التوريد والبنية التحتية».

وعلى الرغم من ذلك، فإنه من غير المرجح أن يتخذ مجلس الأمن أي إجراء آخر ضد كوريا الشمالية، إذ تريد بكين وموسكو تخفيف العقوبات على بيونغ يانغ لإقناعها بالعودة إلى محادثات نزع السلاح النووي. كما تعهدت روسيا وكوريا الشمالية في العام الماضي بتعميق العلاقات العسكرية. واتهمت الولايات المتحدة كوريا الشمالية بتزويد روسيا بالأسلحة في حربها على أوكرانيا، وهو ما نفته بيونغ يانغ وموسكو.

وكتب مراقبو عقوبات الأمم المتحدة، في التقرير، أن «اللجنة تحقق في تقارير من الدول الأعضاء حول إمدادات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للأسلحة والذخائر التقليدية في انتهاك للعقوبات». وأضافوا: «تستمر التجارة في التعافي. تجاوز إجمالي حجم التجارة المسجلة في العام 2023 الإجمالي لعام 2022، مصحوباً بعودة ظهور مجموعة كبيرة ومتنوعة من السلع الاستهلاكية الأجنبية، والتي يمكن تصنيف بعضها على أنها سلع فاخرة». ويحظر مجلس الأمن بيع أو نقل سلع فاخرة إلى كوريا الشمالية. وبموجب عقوبات الأمم المتحدة التي فرضت في 2017، طلب من جميع الدول أيضاً إعادة الكوريين الشماليين العاملين في الخارج لمنعهم من إرسال العملات الأجنبية لحكومة الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون. وحققت اللجنة في «تقارير عن العديد من الكوريين الشماليين الذين يعملون في الخارج ويكسبون دخلاً في انتهاك للعقوبات، بما في ذلك في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والمطاعم والبناء». وقال المحققون إن كوريا الشمالية تواصل الوصول إلى النظام المالي الدولي والانخراط في عمليات مالية غير مشروعة في انتهاك لقرارات مجلس الأمن الدولي.

قراصنة كوريون شماليون شنوا هجمات ضد شركات دفاع وبنية تحتية

بموازاة ذلك، نقلت وكالة «يونهاب» الكورية الجنوبية، أمس الخميس، عن تقرير لوزارة الخزانة الأميركية أن كوريا الشمالية واصلت الانخراط في أنشطة إلكترونية «خبيثة» وحشد العاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات لتمويل برامجها لأسلحة الدمار الشامل و«لو جزئياً على الأقل». وأضافت: «تضمن هذا النشاط جهوداً لزيادة الإيرادات بشكل غير مشروع من العملات الورقية والأصول الافتراضية، بما في ذلك اختراق مقدمي خدمات الأصول الافتراضية، وبدرجة أقل، الهجمات الابتزازية». وفي حين أشارت نسختا 2018 و2022 من التقرير إلى كيفية استخدام كوريا الشمالية للأصول الافتراضية وسرقتها وغسلها لتمويل برامج الأسلحة الخاصة بها، فقد تسارع هذا النشاط في 2023، وفقاً للوزارة.

(العربي الجديد، رويترز)

كوريان جنوبيان يشاهدان تجربة صاروخية كورية شمالية في سيول، إبريل الماضي (Getty)

هولندا

تضاؤل فرص فيلدرز لقيادة الحكومة

لم تفضِ محادثات أحزاب يمينية في هولندا حتى الآن لتشكيل حكومة ائتلافية، منذ تصدّر حزب «من أجل الحرية» بزعامة اليميني المتطرف غيرت فيلدرز، الانتخابات التشريعية في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي. وانهارت مساعي فيلدرز، المناهض للإسلام، والذي ضم برنامجه الانتخابي تقليل أعداد المهاجرين وتكذيب تغيّر المناخ، لتشكيل حكومة أغلبية يمينية، بعدما انسحب حزب «العقد الاجتماعي الجديد»، مساء الثلاثاء الماضي، من المفاوضات فجأة، بسبب خلاف مرتبط بالمالية العامة للحكومة. وإذا فشلت كل الجهود الرامية إلى تشكيل ائتلاف حكومي، فسيتعين إجراء انتخابات جديدة. مع العلم أن الحكومة السابقة بقيادة مارك روته، احتاجت 299 يوماً لتشكيلها، بعد انتخابات مارس 2021. يأتي ذلك في وقت حذر فيه فيلدرز، أول من أمس الأربعاء، من حكومة قد يقودها يسار الوسط، لتشكيل ائتلاف برئاسة فرانس تيمرمانز، زعيم «حزب العمل» ومفوض المناخ السابق في الاتحاد الأوروبي، بسبب ما وصفه «هروب» زعيم «العقد الاجتماعي الجديد» بيتر أوماتسيغت.

وقال حزب «العقد الاجتماعي الجديد» اليميني، والداعي إلى مكافحة الفساد والتمييز، الثلاثاء، إنه «لن يشارك بعد الآن» في هذه الجولة لتشكيل ائتلاف حكومي، مشدداً على أنه سيبقى «بنّاء» في المحادثات المرتبطة بتشكيل الحكومة. وطرح في المقابل تقديمه الدعم «لحكومة أقلية أو مجلس وزراء واسع من خارج البرلمان»، مستبعداً الانضمام إلى حكومة أغلبية مع فيلدرز، ليصبح حصول الأخير على أغلبية أمراً شبه مستحيل.

فحزب أوماتسيغت يشغل 20 مقعداً من مقاعد البرلمان البالغ عددها 150، فيما يشغل حزب «من أجل الحرية»، 37 مقعداً. كما يشارك في المفاوضات «حركة المزارعين المواطنين» بزعامة كارولين فان دير بلاس، والتي تمتلك 7 مقاعد، إلى جانب حزب «الشعب من أجل الحرية والديمقراطية» (يمين الوسط) بزعامة ديلان يشيلغوز زيغيريوس، الحاصل على 24 مقعداً، فيما كانت زيغيريوس قد أشارت قبل جولة المحادثات إلى أنها لا تريد أن تكون عضواً رسمياً في مجلس الوزراء الذي قد يقوده فيلدرز، لكنها مستعدة للحديث عن دعمه في التصويت. مع العلم أن تحالف اليسار، بزعامة تيمرمانز (25 مقعداً)، يبدو تشكيله لحكومة، في حال فشل فيلدرز، احتمالاً بعيداً، إذ يحتاج أيضاً لتأمين أغلبية. وقال أوماتسيغت، في بيان أول من أمس، إنه لا يريد «تحت أي ظرف من الظروف تقديم وعود للشعب الهولندي يعرف مسبقاً أنها وعود فارغة لا يمكن الوفاء بها خلال فترة الحكومة المقبلة». وفي رد فعله على قرار الحزب، كتب فيلدرز على منصة «إكس»، مساء الثلاثاء، «تريد هولندا هذه الحكومة ويستسلم بيتر أوماتسيغت الآن، بينما مازلنا نجري محادثات حتى اليوم. لا أفهم ذلك إطلاقاً». لكنه بدا مصمماً أكثر على تشكيل حكومة يمينية، إذ عاد وكتب في اليوم التالي على المنصة نفسها، أن نتيجة الانتخابات أظهرت أن هولندا «تريد حكومة يمينية مع حزب من أجل الحرية!». كما قال للصحافيين، في اليوم نفسه، إنه «صدم وفوجئ» بقرار أوماتسيغت، مضيفاً أن جميع الأطراف «شاركت في محادثات جيدة وبناءة».

لكن في المقابل فقد عكس تراشق الزعماء الأربعة المشاركين في المحادثات، على وسائل التواصل الاجتماعي أخيراً، مزاجاً سيئاً أحاط بمفاوضاتهم، رغم أن فيلدرز حاول استرضاء شركائه المحتملين في الحكومة، الشهر الماضي، بسحب مشروع قانون يتضمن حظراً على المساجد والمدارس الإسلامية والقرآن، بعدما كانوا حذرين من خططه المتطرفة. إلى ذلك، من المقرر أن يقدم رونالد بلاسك، وهو وزير سابق اختاره فيلدرز للإشراف على المحادثات، تقريراً عن المحادثات إلى المشرعين في الأيام المقبلة، عقب اجتماع لزعماء الأحزاب المشاركة في المحادثات من دون أوماتسيغت، مساء أول أمس.

(فرانس برس، أسوشييتد برس، العربي الجديد)

المحادثات لم تنهر

أشارت أستاذة العلوم السياسية في جامعة أمستردام، سارة دي لانغ وفق صحيفة «ذا غارديان» البريطانية، أمس الخميس، إلى أن بيتر أوماتسيغت «أوضح من خلال قراره ان هذه الجولة من المحادثات قد انتهت، ولكن العملية لم تنهر». وأضافت أن المؤشرات تدل على أن الأحزاب الثلاثة المتبقية، المشاركة في المحادثات، أعربت عن خيبة أملها ودهشتها من قرار أوماتسيغت و«من الواضح أنها تتفق فيما بينها بشكل جيد».

فيلدرز بعد جلسة محادثات حول الحكومة، يناير الماضي (رومان فان فليمان/ فرانس برس)

تقرير

عسكريون من ميانمار في بنغلاديش، الأربعاء الماضي (كاي ام اساد/Getty)

بنغلاديش وميانمار على درب الصدام

لم تسلم بنغلاديش من تبعات الصراع العسكري في جارتها ميانمار، بل تطورت الأمور بين البلدين الجارين، مع استدعاء دكا، الثلاثاء الماضي، سفير ميانمار يو أونغ كياو مو، احتجاجاً على مقتل شخصين في اشتباكات قرب حدود البلدين. وجاء الاستدعاء عقب سلسلة من الأحداث، ومنها مصرع امرأة بنغالية ورجل من أقلية الروهينغا، الاثنين الماضي، عقب سقوط قذيفة هاون أطلقت من ميانمار على بلدة غمدوم الحدودية بمنطقة بندربان، جنوب شرقي بنغلاديش. وأصيب بنغال آخرون برصاص أطلق من ميانمار الأسبوع الماضي، كما غادر آلاف من مواطني بنغلاديش القرى الحدودية، عقب اشتباكات مكثفة على طول حدود ميانمار. وتقاتل حكومة المجلس العسكري في ميانمار جماعات متمردة مسلحة منذ أشهر على طول الحدود مع منطقة بندربان الجبلية جنوب شرقي بنغلاديش. وتعليقاً على تلك التطورات، اعتبر وزير خارجية بنغلاديش محمد حسن محمود، أن بلاده «لم يعد بإمكانها تحمّل عبء العنف في ميانمار». وأوضح محمود أن بلاده «تستضيف حالياً أكثر من مليون مسلم من الروهينغا». وعن أفراد الشرطة والجيش والمؤسسات الأخرى في ميانمار الذين فروا من الصراعات ولجأوا إلى بنغلاديش في الأيام الأخيرة، قال محمود: «لا يمكننا تحمّل عبء المزيد من شعب ميانمار».

وفي سياق عمليات النزوح واللجوء، أعلن حرس الحدود في بنغلاديش أنه لن يُسمح بعد الآن لمسلمي الروهينغا بدخول البلاد، وأنه تم إعادة قارب يحمل 65 مسلماً من الروهينغا من المنطقة الحدودية.

وبسبب الصراعات بين الجماعات المسلحة والمجلس العسكري الحاكم في ميانمار، لجأ 264 شخصاً معظمهم من الشرطة والجنود إلى بنغلاديش في 3 أيام فقط، وفق بيان حرس حدود الأخيرة. وقبل أيام، دانت 9 دول أعضاء في مجلس الأمن الدولي، الهجمات الجوية العشوائية التي تشنها ميانمار ضد المدنيين، مطالبين بوقف أعمال العنف في البلاد. ودعت ممثلة بريطانيا الدائمة لدى الأمم المتحدة، باربرا وودوارد، في بيان مشترك مع الإكوادور وفرنسا واليابان ومالطا وكوريا الجنوبية وسلوفينيا وسويسرا والولايات المتحدة، إلى «إنهاء هجمات جيش ميانمار ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية». وشدّد البيان على أن «الوضع في ولاية أراكان على الحدود مع بنغلاديش مثير للقلق». ومنذ 27 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، بدأت مجموعات مسلحة من «جيش التحالف الوطني الديمقراطي الميانماري» و«جيش أراكان البوذي» و«جيش تحرير تانغ الوطني» التي اجتمعت تحت اسم «تحالف الإخوة الثلاثة»، بشن هجمات ضد جيش ميانمار من ولاية شان في الشمال، قرب الحدود مع الصين.

ويهدف «جيش أراكان البوذي» إلى تقرير مصير شعب أراكان متعدد الإثنيات، وحماية وتعزيز هويتهم الوطنية، وتراثهم الثقافي، ومصالحهم الفضلى، بحسب ما أعلن مسؤولوها. في المقابل، تعمقت أزمة الروهينغا عام 2017، مع بدء ارتكاب سلطات ميانمار «أعمال إبادة جماعية وتطهير عرقي» بحقهم، وفقاً لتقرير صادر عن محققين في الأمم المتحدة في أغسطس/آب 2018. وتسبب ذلك في فرار مئات الآلاف من هؤلاء إلى بنغلاديش، وصنّفتهم الأمم المتحدة «الأقلية الدينية الأكثر اضطهاداً في العالم».

(الأناضول)